الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٩
الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

خطاب يلقيه الرفيق روبرت غ. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا لخطاب يلقيه رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب الرفيق روبرت غ. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرفيق روبرت غ. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، التي أترأسها حاليا، وباسم بلدي، زمبابوي، أتقدم بأحر تهانينا لكم، السيد أودوفينكو، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وانتخابكم لهذا المنصب الرفيع إشادة مناسبة وبليغة بمزاياكم الدبلوماسية الشخصية وبالدور القيم الذي يضطلع به بلدكم، أوكرانيا، في الشؤون الدولية. ونحن على ثقة بأن مداولات هذه الدورة ستحقق نتائج هامة تحت قيادتكم الحكيمة.

ونثني على السفير غزالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، الذي تجلت خبرته وحكمته في مختلف الدورات الاستثنائية وأفرقة العمل المنبثقة عن الجمعية العامة التي ترأسها في العام الماضي، وبخاصة في مجال إصلاح الأمم المتحدة.

وأود أن أشيد أيضا بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، لما يتمتع به من بصيرة ولقيادته المثالية للأمم المتحدة. وأود أن أثني عليه ثناء خاصا لجهوده الدؤوبة في مساعدة الدول الأعضاء على تحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر دينامية وأهمية وفعالية لمجابهة التحديات التي نواجهها ونحن نقترب من نهاية الألف عام الحالية.

وتؤكد أفريقيا دائما الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لكي تعزز إضفاء الصبغة الديمقراطية على العملية الدولية لصنع القرار ودعم فعاليتها. والواقع أننا نرى أن هذه الهيئات الدولية يجب أن تقدم خدمة حقيقية للمصالح الجماعية لشعوب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العالم. وفي هذا السياق نرحب بمجموعة المقترحات الجسورة التي تقدم بها الأمين العام والمتضمنة في التقرير المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) المعروض على الجمعية. وهذه المقترحات تستحق أن ندرسها دراسة جادة. وقد أحطنا علما بالمقترحات التي ينفذها الأمين العام أو ينوي تنفيذها، حيث أنها تقع في نطاق سلطاته بوصفه الإداري الأعلى في هذه المنظمة. وقد أحطنا علما كذلك بالمقترحات التي يطرحها على الدول الأعضاء لكي تدرسها.

نحن على استعداد للعمل عن كثب مع الأمين العام والوفود الأخرى لضمان الإسراع في عملية الإصلاح على أساس توافق الآراء والمشاركة الديمقراطية. وما يهمنا هو أن يتطرق الإصلاح إلى جوهر الأمور - أي إزالة الترتيبات غير الديمقراطية غير المنطقية والتي أدخلت قبل ٥٠ عاما تقريبا.

إن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليس مستصوبا فحسب، بل إنه حتمي إذا كان المجلس يريد ضمان تنفيذ ولايته العالمية بنجاح في صون السلم والأمن الدوليين باسم جميع الدول. وحقيقة أن تجمعات جغرافية وسياسية رئيسية تمثل الغالبية العظمى من شعوب العالم لا تزال تمثل تمثيلا ناقصا وبدون مقعد دائم في مجلس الأمن من أغرب حقائق عصرنا. ويساويها في الغرابة، في هذا العصر المستنير، بقاء رغبات الغالبية العظمى في الجمعية العامة، خاضعة لرغبات وإملاءات القلة المتميزة بفضل تمتعها بسلطة استخدام حق النقض.

لماذا ينبغي أن تظل أقلية صغيرة من الدول تمارس هذا القدر الكبير من السلطة على مصير الغالبية العظمى من الدول دون موافقة الأخيرة؟ لماذا تبذل فعلا حفنة من الدول محاولات متكررة ومتواصلة لإضعاف وتطويق أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا - وهي الجمعية العامة - بشأن مسائل ذات اهتمام بالغ للمجتمع الدولي برمته؟ ماذا نستنتج من ذلك؟ هل يقصد أن نستنتج أن الديمقراطية والإدارة الجيدة على المستوى الدولي ينبغي أن تكونا خاضعتين لمشيئة وأمر الدول القوية والعظمى فقط؟ بالتأكيد، لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر، لأنها تهزأ بالمبادئ الديمقراطية السامية والمبجلة التي نحث على احترامها على المستوى الوطني.

وقد أبرز مؤتمر القمة العادي الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي انعقد في هراري في حزيران/يونيه من هذا العام، الحاجة الملحة لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشدد على أنه ينبغي للعملية أن تأخذ في الحسبان مركز أفريقيا، بوصفها أكبر تجمع قاري في الأمم المتحدة، في تخصيص المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن الذي سيتم إصلاحه. وقد اتفق مؤتمر القمة مع موقف حركة عدم الانحياز بأن استخدام حق النقض ينبغي أن يقيد إن لم يلغ كليا. ولكن، طالما أنه موجود، ينبغي منح الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس نفس الامتيازات والسلطات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون.

هناك ميدان آخر ذو أهمية كبيرة لأفريقيا يتصل بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ولكي تكون الإصلاحات في هذا المجال ذات معنى ومصداقية، ترى أفريقيا أنه ينبغي لهذه الإصلاحات أن تسعى إلى تدعيم الدور الرئيسي للأمم المتحدة في التنمية، وفي المقابل، تصدر التنمية لجدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بدور المشاريع الحرة بوصفها القوة المحركة في التنمية الاقتصادية. ولكن أية محاولة لإعادة تشكيل ولاية سياسية حصرية للأمم المتحدة ستؤدي إلى تهميش دورها في التنمية، وتطلق في نفس الوقت العنان لقوى السوق العمياء ورؤوس المال. ومن الواضح أن هذا يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وتنبغي مقاومته.

تحتاج الأمم المتحدة إلى موارد مالية كافية لكي تتمكن من مواصلة الوفاء بولايتها بفعالية، لا سيما في ضوء عبء المسؤوليات المتعاظمة باطراد الذي يتعين عليها أن تتحمله. ولذلك، يتحتم على الدول الأعضاء أن تتأكد من دفع اشتراكاتها المستحقة وأن تدفعها في الوقت المحدد. وأية إجراءات من طرف واحد لتعديل جدول الأنصبة المقررة للمنظمة أو حجب الأموال عن بعض برامج الأمم المتحدة يضعف أسس المنظمة ذاتها، ولذلك ينبغي عدم التغاضي عنها.

أما في ميدان نزع السلاح، فإننا نرحب باعتماد مشروع معاهدة بشأن الحظر العالمي للألغام المضادة للأفراد التي أبرمت مؤخرا في مؤتمر أوسلو. والتأييد الساحق الذي لقيته هذه المعاهدة دليل بليغ على تصميم المجتمع الدولي على تخليص نفسه من هذه الأسلحة الفتاكة، التي قتلت أو شوهت ملايين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وأفريقيا، التي يوجد فيها أكبر عدد من الألغام المضادة للأفراد، وربما أعلى عدد من ضحايا هذه

الأسلحة، يسعدها أن تنضم إلى توافق الآراء الدولي هذا. ويحدونا الأمل أن الذين بقوا خارج عملية أوتاوا سيعيدون النظر في موقفهم وسيقررون التوقيع على المعاهدة عندما تفتح للتوقيع في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

شهدت السنوات القليلة الماضية القارة الأفريقية وهي تمر بعملية إصلاحات اقتصادية وسياسية مزدوجة. وفي العديد من البلدان أسفرت هذه الإصلاحات عن إضفاء الطابع الديمقراطي عليها، كما أسفرت عن معدلات نمو اقتصادي أعلى. ففي المجال السياسي، ترسخت الديمقراطية والحكم السليم في قارتنا. وشهدنا في السنوات القليلة الماضية نهاية الديكتاتوريات والحكومات العسكرية في أجزاء عديدة من أفريقيا، وحلت محلها حكومات ملتزمة بتمكين شعوبها سياسيا. وفي المجال الاقتصادي، لم يقتصر دور برامج التكيف الهيكلي على تحقيق معدلات نمو أعلى، تراوحت بين ٥ و ١٠ في المائة سنويا، ولكنها أوجدت أيضا بيئة تتقبل بصورة متزايدة الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة أكبر من القطاع الخاص في اقتصاداتنا. وأبرمت معظم البلدان أيضا معاهدات استثمار متعددة الأطراف وثنائية مع بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية على حد سواء.

وعلى الصعيدين دون الإقليمي والقاري، اتخذت أفريقيا خطوات لم يسبق لها مثيل ليتحقق لها قدر أكبر من التحكم في مصيرها من خلال التكامل الاقتصادي. وإن الحدث التاريخي الذي تمثل في عقد الدورة التأسيسية لمؤتمر رؤساء حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأفريقي، في هراري في حزيران/يونيه من هذا العام، كان معلما على طريق الجهود الأفريقية لبناء مستقبل مستقر ومزدهر لشعوبها. وعقدت الدورة العزم على تقوية الاتحاد الاقتصادي الأفريقي من خلال إبرام بروتوكولات مع منظمات إقليمية من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لبلدان شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي، من بين منظمات أخرى، وهذه لبنات بناء أساسية لإقامة اتحاد اقتصادي قادر على البقاء على مستوى القارة.

ولكن لكي تنجح هذه الجهود من الحيوي أن تتلقى أفريقيا الدعم والتعاون من شركائها في التنمية، بل من المجتمع الدولي بأسره.

ولا يجوز لنا إطلاقا أن نهون من شأن العقبات الهائلة التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية. فلا تزال مشكلة ديون أفريقيا الخارجية والعبء الثقيل لمدفوعات سداد هذه الديون يستنزفان رأس المال الذي تمس الحاجة إليه في عملية التنمية في عدد كبير من اقتصاداتنا. وقد أصبحت الموارد التي تغادر القارة في شكل مدفوعات الوفاء بالديون أكثر من الموارد التي تأتي إليها في شكل معونات. وهناك حاجة إذن لأن تعتمد المؤسسات المالية الدولية نهجا موحدا ومنسقا لمشكلة دين أفريقيا، يساعد على تصحيح هذا الوضع. ولا نعتقد أن هناك وقتا أفضل من الآن لكي يستكمل المجتمع الدولي جهودنا لتحقيق غنائم السلام التي طال انتظار شعوبنا لها.

ويجب أن يتواصل تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بالمساعدة الإنمائية الرسمية. والهبوط المطرد في هذه المساعدة، من ٠,٣٤ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦، هو بالتالي مسألة تثير قلقنا البالغ. ونحن نثني على البلدان التي تجاوزت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. ونرحب بالمبادرات الجديدة التي أعلن عنها مؤخرا بشأن أفريقيا في مجال التجارة والاستثمار وتطوير البنية الأساسية، والتي جاءت في الواقع نتيجة الاعتراف بأن أفريقيا ستتعرض لمخاطر التهميش ما لم توجد طرق مبتكرة لدعم جهودها الإنمائية.

وفيما يتعلق بحالات الصراع، لا تزال أفريقيا تعاني من عدد من النكسات. فالحالة في سيراليون التي أطاحت فيها طغمة عسكرية بحكومة ذلك البلد المنتخبة ديمقراطيا في أيار/مايو من هذا العام، تشكل مصدر قلق لنا جميعا. وقد أدانت منظمة الوحدة الافريقية التي اجتمعت في هراري في قمتها الثالثة والثلاثين، هذا الانقلاب إدانة قاطعة، ودعت إلى إعادة تنصيب الحكومة الدستورية في سيراليون فورا ودون شروط. إن الرسالة التي توجهها أفريقيا عالية وواضحة. لقد ولت أيام الدكتاتورية إلى غير رجعة. ولا يمكن لأفريقيا - ولا هو في نيتها - أن تضفي الشرعية على نظم تستخف، طوعا أو كرها، بسيادة القانون وبتطلعات شعوبها. ونناشد المجتمع الدولي ألا يطيب خاطر هذه الطغم العسكرية باسم المعونة الإنسانية، وأن يقف وقفة رجل واحد مع أفريقيا في رفض الاعتراف بها.

ومما يثير نفس القدر من القلق الأزمات القائمة في جمهورية الكونغو (برازافيل) والصومال والسودان والصحراء الغربية. وبوروندي وجزر القمر. وفي هذا الصدد، نسجل ونؤكد من جديد دعمنا للمبادرة التي أقدمت عليها الأمم المتحدة عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام، السيد جيمس بيكر، من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية.

إن منظمة الوحدة الافريقية تعمل بلا كلل من خلال آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها، بحثا عن حلول أفريقية لهذه المشاكل الأفريقية. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة إلى دعم مبادرات أفريقيا لحل هذه النزاعات، وتعزيز قدرة منظمة الوحدة الافريقية في مجال الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات.

ويشجعنا انشغال الأمم المتحدة المتواصل بمسألة أنغولا، ونرحب باتخاذ مجلس الأمن في الشهر الماضي القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) الذي يدعو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى الالتزام ببروتوكول لوساكا. وقد رحبت أفريقيا والمجتمع الدولي قاطبة بنجاح الانتخابات التي أجريت في ليبريا، ونهنئ الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الدور الهام الذي اضطلعت به في المساعدة على إنهاء ذلك الصراع.

ونحيي شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على التطورات الإيجابية التي حدثت في بلده، ونرحب بالتزام حكومته باستعادة الديمقراطية والمبادئ الديمقراطية وتعزيزها. وغني عن البيان أن مهمة الإصلاح والتعمير في ذلك البلد، بعد عقود طويلة من الدكتاتورية والسلب والنهب لن تكون مهمة سهلة. وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يحتاج منا إلى دعمه في جهوده لاستعادة السلام والاستقرار في بلده.

والواقع أن الضرورات الأساسية، مثل الطعام والمأوى، إلى جانب السلام والأمن والاستقرار، هي أبسط حقوق الإنسان التي يطلبها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجتمع الدولي في لحظات احتياجه الشديد هذه. ومع أن التحقيق في المذابح التي يدعى ارتكابها في الكونغو قد يكون هاما، فإن المبادئ السامية المتمثلة في السلام والديمقراطية والحكم السليم، والتي نعتز بها جميعا، لن تتحقق في ذلك البلد إلا بالدعم الفوري الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالنزاع بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا بخصوص قضية لوكيربي، أعربت منظمة الوحدة الافريقية عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن في السبل والوسائل الكفيلة بضمان حل سريع لهذا النزاع.

أما عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد أصبحت معرضة لخطر جسيم نتيجة رفض إسرائيل تجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وهناك مخاطرة حقيقية بضياع المكاسب الهامة التي تحققت حتى الآن في ذلك الجزء من العالم. ونحن ندعو أطراف عملية السلام إلى إبداء حسن النية وإعطاء السلام فرصة.

ختاما، أود أن أكرر الإعراب عن إيماننا بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة وصلت إلى مرحلة حاسمة. لقد كان في اعتقادنا دائما أن الأمم المتحدة، بوصفها كيانا حيا، يجب أن تكون متجاوبة مع بيئتها المتغيرة. ومن ثم، يحدونا صادق الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم على نحو سريع ونشط. فنحن في أفريقيا نتطلع، بهذه الإصلاحات، إلى أمم متحدة تذود عن القيم والمصالح العالمية، وتلبي الاحتياجات العاجلة لأقل مناطق العالم نموا، وتظل في خدمة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به توا. كما أنني ممتن لكم كل الامتنان، يا سيادة الرئيس، على العبارات الرقيقة التي وجهتموها إلي.

اصطحب السيد روبرت غ. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب أدلى به السيد كيرو غليغوروف رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يدلي به رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، وبالنيابة عن الجمعية العامة، بفخامة الرئيس كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غليغوروف (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) (تكلم بالمقدونية؛ وقد تولى الوفد توفير النص بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أتمنى لكم النجاح في تنفيذ هذه المهمة السامية والتي تنطوي على مسؤولية. وأنا مسرور بشكل خاص لأن الجمعية العامة انتخبت لهذه المهمة التي تنطوي على مسؤوليات جسام ممثلا كفؤا جدا من أوكرانيا، البلد الصديق الذي تعمل جمهورية مقدونيا على تطوير تعاون ناجح معه.

تعلّق جمهورية مقدونيا أهمية كبرى على الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. فعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، بات التكافل بين السلام والتنمية العالمية معيارا يجب احترامه. فمن المسائل الخطيرة أن نجد البعض يتطور بينما ينتكس البعض الآخر باستمرار. إن تيارا كهذا لا يمكن إلا أن يكون مصدرا للنزاعات وتضارب المصالح وحتى للحروب. ونتيجة لذلك، لا بديل من توطيد السلام عن طريق تعزيز التعاون الدولي، كما أن منظمتنا تواجه المسؤولية الجسيمة المتمثلة في زيادة فعاليتها وتركيزها على المسائل الأساسية. هذا هو الاتجاه الذي سيسير به أيضا وفد مقدونيا.

ومن دواعي الاستحسان أن المنظمة يرأسها السيد كوفي عنان، وهو مصلح كفؤ جدا يؤمن بدور الأمم المتحدة الذي لا يمكن استبداله بوصفها ضامنا للسلم والأمن الدوليين. فبرنامجه لإصلاح الأمم المتحدة، على نحو ما ورد في تقريره المقدم في تموز/يوليه الماضي، هو واحد من أبرز المواضيع المعروضة على المنظمة. ونعتقد أن التغييرات الأساسية التي جرى اقتراحها تراعي الاعتبار الأساسي الذي مفاده أن الأمم المتحدة تبقى مؤسسة ديمقراطية تمثل مصالح جميع الأعضاء. كما نرغب نحن أيضا، وعلى غرار الأمين العام، بأن تكون المنظمة مروجا للتغييرات الجديدة ومركزا حقيقيا يمكن فيه للبلدان إضفاء التجانس على أنشطتها الهادفة الى بناء عالم أفضل. وإن كان للأمم المتحدة أن تصبح حقا منظمة من هذا القبيل فهو أمر مرهون بنا جميعا، وستواصل جمهورية مقدونيا تقديم مشاركتها تحقيقا لهذه الغاية. وفي ذلك السياق، تبرز الأولويات الجديدة على النحو التالي: قيام جمعية عامة أقوى، وإصلاح هيئات الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن، وخفض عدد الوكالات المتخصصة، وإضفاء شفافية أكبر على العمليات، وممارسة أقصى قدر من المراقبة على ميزانية المنظمة، والإنفاق المالي والاشتراكات.

واسمحوا لي أن أتطرق الى بعض المهام ذات الأولوية التي سيتعين على الأمم المتحدة مواجهتها في الفترة المقبلة، وهي مهام ينبغي ألا ترجأ معالجتها بسبب إصلاح الأمم المتحدة. ففي الواقع، يجب أن يسخر ذلك الإصلاح لإيجاد حل أكثر فعالية للمواضيع الشائكة التي تثقل كاهل المجتمع الدولي. فمصداقية الأمم المتحدة ستعتمد على هذا الأمر الى حد بعيد، إذ أنه سينبغي في الفترة المقبلة تكريس قدر كبير من الطاقة لإنهاء الأزمات والنزاعات القائمة ولمنع نشوب أخرى جديدة. فقد باتت الأمم المتحدة مشهورة بعملياتها الناجحة في حفظ السلام. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن أسمى آيات ثنائي لوجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا، وأعرب عن تقديري لجميع المشاركين في تلك العملية، التي ساعدت في منع امتداد النزاع من بعض أجزاء يوغوسلافيا السابقة الى بلدي. أما فيما يتعلق بالأزمة في ألبانيا، فقد شعر بلدي باستمرار بالحاجة الى الوجود الفعال لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إن التعاون بين حكومة مقدونيا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي واحدة من أنجح العمليات الوقائية في تاريخ الأمم المتحدة، هو بالحقيقة تعاون ممتاز. وما يزيد من سروري تقارير الأمين العام التي تتضمن التقييمات نفسها. إن مهمة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي متواصلة. ونحن نعتقد بأنه ينبغي لها أن تستمر، ذلك أن وجود حفظة السلام في جمهورية مقدونيا لا يخدم كسد يمنع بؤر الأزمات القائمة في البلقان من الاتساع فحسب، بل أيضا كجهة فاعلة تعمل من أجل إحلال السلم، والأمن والاستقرار في الأقاليم الجنوبية للبلد.

وفي ذلك السياق، رحبت جمهورية مقدونيا باتفاق دايتون وهي تتابع تنفيذه عن كثب. إن مثول مجرمي الحرب المتهمين أمام القضاء مسألة مبدئية. ويجب على المجتمع الدولي الملخص في الأمم المتحدة، ألا يسمح بسقوط اتفاقية دايتون. ومن هنا تأتي إلزامية إعطاء قوة الدفع اللازمة لأي التزام إضافي من جانب المنظمة، بالتنسيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بالإبقاء على العملية السلمية. وأود أن أشدد أن

جزءا في غاية الأهمية من هذه الجهود يتمثل في تطبيع العلاقات فيما بين بلدان البلقان على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل. وقد ساهمت جمهورية مقدونيا وستبقى تساهم، ضمن طاقاتها، بتقديم أقصى ما يمكنها في هذا الشأن.

ويشمل جدول أعمال هذه الدورة للجمعية أيضا تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين بلدان منطقة البلقان، وفقا للقرار ٥٠/٨٠، المتخذ بناء على اقتراحنا المقدم في الدورة الخمسين للجمعية العامة، وانتخاب أعضاء جدد في مجلس الأمن للفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. واسمحوا لي بأن أتناول هذه القضايا بإيجاز.

على امتداد القرن العشرين، ظلت منطقة البلقان تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي نظرا للحروب العديدة التي نشبت في تلك المنطقة. وجمهورية مقدونيا انحازت انحيازا واضحا إلى جانب السلام في تلك المنطقة. وفي هذا السياق، شرعنا في سياسة نشطة لحسن الجوار والتعاون المتبادل مع جميع بلدان منطقة البلقان. ويدل على ذلك القراران ٨٤/٤٨ و ٥٠/٨٠ بـاء اللذان اقترحتهما جمهورية مقدونيا ورعتهما بلدان كثيرة من منطقة البلقان - ومن غير منطقة البلقان - واتخذتهما الجمعية العامة بتأييد وتوافق آراء واسعين. وجمهورية مقدونيا ملتزمة باحترام السلامة الإقليمية لدول البلقان وسيادتها وحرمة الحدود الدولية، وبالنهوض بالتعاون المتبادل في جميع المجالات. ونحن ملتزمون بوجه خاص باندماج دول البلقان على نحو مؤسسي وعملي في عمليات الدمج الأوروبية. وخلال هذه الدورة، سيقدم وفدنا مشروع قرار من أجل تنمية علاقات حسن الجوار في منطقة البلقان. وآمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

ومنذ عام ١٩٩٤، قدم بلدي، جمهورية مقدونيا، ترشيحه بوصفه عضوا غير دائم بمجلس الأمن من مجموعة بلدان أوروبا الشرقية، للفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. وكذلك أعلنت ترشيحنا في خطابي أمام الجمعية العامة السنة الماضية. ويسعدني أن الكثير من أعضاء الأمم المتحدة قد أعربوا عن تفهم كبير لدوافعنا وحججنا، وأيدوا ضرورة انتخاب أحد بلدان منطقة البلقان عضوا في مجلس الأمن. إننا نقدر تقديرا بالغا ما نتوقع أن نلقاه من الجمعية العامة من دعم لترشيحنا وثقة فيه.

إننا نود تقديم مساهمتنا الخاصة في أنشطة مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها بإدماج سياستنا في مجال السلم والديمقراطية في هذه الأنشطة في القضايا التي تدخل في نطاق مسؤولية هذه الأجهزة. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن وفدنا في مجلس الأمن سيعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي الفترة المقبلة، ستستمر هيئات الأمم المتحدة في التعامل مع مشاكل منطقة البلقان والحالة العامة في البلقان. وهذه حقيقة واقعة. ولهذه الأسباب، من المنطقي جدا أن تنتخب جمهورية مقدونيا، بوصفها من بلدان منطقة البلقان، لهذه الوظيفة. وسيكون شرفا عظيما لنا أن نضطلع بهذه المسؤولية، وفي الوقت نفسه، التزاما عظيما ما برحنا نستعد له منذ وقت طويل.

إن عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان في العالم ستستمر دون شك بالوتيرة نفسها في القرن الحادي والعشرين. وسيؤثر هذا الاتجاه لا محالة في طابع العلاقات الدولية العامة والشاملة بنسب عالمية. ويجب أن تشارك الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى داخل منظومتها في هذه التغيرات. ولا شيء سوى الامتثال لقواعد القانون الدولي واحترام الحالة الحقيقية على أرض الواقع يمكن أن يوجد عالما أفضل وأكثر إنسانية مما سيزيد بالتالي ثقتنا في منظمتنا. وأنا على يقين من أن الإصلاحات التي أعلنت، أو بالأحرى تنفيذها تنفيذا متسقا، سيؤدي إلى زيادة تأكيد دور الأمم المتحدة والتزامها بمكافحة سياسات القوة والهيمنة، وبدعم السلام والتعاون والتنمية المتوازنة لجميع البلدان والشعوب. وباختصار، نحن على اقتناع أن الأمم المتحدة ستكون، على هذا النحو، أكثر كفاءة في الاستجابة لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومثله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب السيد كيرو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أذكر الممثلين أنه، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة، ستقفل قائمة المتكلمين اليوم الساعة ١٨/٠٠.

خطاب يدلي به دولة السيد إندير كومار غوجرال، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية الهند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الهند.

اصطحب السيد إندير كومار غوجرال، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الهند الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لسرور كبير لي أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية الهند دولة السيد إندير كومار غوجرال، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غوجرال (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسرني سرورا خاصا أن أراكم تترأسون الجمعية العامة. لقد عرفت أوكرانيا منذ زمن بعيد، لما كنت سفيرا في الاتحاد السوفياتي السابق لفترة خمس سنوات، وأحمل أطيب الذكريات عن بلدكم الجميل نتيجة زياراتي العديدة له. إنكم تترأسون جمعية ستتداول مسائل هامة أمام المجتمع الدولي، وما تتحلون به من خبرة وقيادة سيكون له قيمة كبيرة. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير غزالي اسماعيل، على العمل الذي اضطلع به خلال رئاسته بغية المضي قدما في أعمالنا.

وأشعر بالسرور أيضا لرؤية الأمين العام هنا.

إننا نحتفل في الهند بالذكرى السنوية الخمسين لبزوغنا كأمة حرة. فدعائم الدستور والإصلاحات الديمقراطية - وهو ما قبلته الأمة/الدولة الجديدة واعتمدته - ترتكز على الأساس الواسع لتجربتنا الحضارية وعبقرية شعبنا، وهذا يفسر الاستقرار والتماسك والوحدة الخلاقة للمجتمع الهندي الواسع، الذي هو عالم في حد ذاته. ودفعتنا تجربتنا الى الاعتقاد الراسخ بأنه في حين توجد قيم ومجهودات متشاطرة عالميا، لا يمكن أن توجد قواعد قاسية. ونحن ننظر الى الأمم المتحدة باعتبارها بوتقة تنصهر فيها إسهاماتنا الفردية في حضارة عالمية، مع الاعتراف بالتجارب التاريخية والثقافية المتنوعة التي نأتي بها إليها.

إن الحرب الباردة ألقت مبكرا بظلال داكنة على المنظمة وأوجدت حالة من التقطب الايديولوجي. ورفضت حركة عدم الانحياز هذا الغرض المتعنت، فجاءت تمثل بديلا مستقلا ومسؤولا أمام الرأي العالمي. ويظل هذا الأمر صحيحا وتبقى حركة عدم الانحياز تحظى بصلاحيتها وأهميتها حتى بعد زوال التنافس القائم بين الكتل. ولم تأت حركة عدم الانحياز نتيجة للحرب الباردة. فهي جسدت حينئذ الحاجة العارمة للأمم التي كانت مستعمرة سابقا ولا حول لها الى وجود صوت لها ومنظور وخطة في عالم غير متكافئ وغير عادل سياسيا واقتصاديا. وهي تظل اليوم صوت العقل والعمل البناء من أجل المستقبل الذي يتطلب هدفا وإسهاما مشتركين من جميع الجهات فتتضافر النوايا بشأن الشواغل العالمية الحيوية وحتى المصيرية.

ومنذ أن تم وضع ميثاق الأمم المتحدة، كان ينبغي للعالم أن يتغير أكثر مما تغير في نصف القرن الذي مضى. فإنهاء الاستعمار بات كاملا تقريبا، بيد أن آثار الاستعمار لا تزال موجودة بيننا. والحاضر يحمل أعباء الماضي الثقيل. فجنوب أفريقيا حرة، إلا أن العنصرية تطل برأسها البشع علينا، ويشد من أزرها في معظم الأحوال الشعور بالكراهية تجاه الأجانب. وإن التنمية والنمو - وحتى كرامة الإنسان - يظلان في معظم أرجاء العالم حلما بعيد المنال. ويجب أن نلح في سؤال أنفسنا عما نستطيع أن نفعله في الأمم المتحدة على نحو حاسم لجعل أحلام مئات الملايين من الناس تتحول الى حقيقة، وعن كيفية جعلنا الأمم المتحدة منظمة أكثر حيوية بالنسبة للمجتمع العالمي ككل، في وقت نحتاج فيه إليها أكثر من أي وقت مضى، أمم متحدة مجهزة تجهيزا أفضل للتصدي بصورة كاملة لتحديات القرن المقبل.

إن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة، يجب أن تتطور وتتكيف مع بيئة سريعة التغير، وأن تلبي احتياجات المجتمع العالمي على نحو أفضل. والهند، بوصفها بلدا يعول تعويلا كبيرا على قدرة الأمم المتحدة في الإسهام في السلم والأمن الدوليين وفي التنمية - وهما الأولويتان الهامتان أمام المجتمع العالمي - لديها، على غرار البلدان

الأخرى، مصلحة حيوية في وجود أمم متحدة تكون باستمرار أكثر استجابة لاحتياجات دولها الأعضاء وتعد نفسها لخدمتها على نحو أفضل.

ونعتقد أن هذا هو هدف الإصلاح. ومن هنا فنحن مسرورون جدا إذ أن الأمين العام، بعدما تولى منصبه مباشرة، جعل الإصلاح أحد أولوياته، ونهنئه على هذا الالتزام. فخلال الأشهر السبعة الأولى من ولايته، طرح سلسلة من الاقتراحات المؤثرة العميقة والواسعة النطاق. وهذه المقترحات مطروحة علينا، ووصف العديدون منا هذه الدورة بدورة إصلاح الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، أتقدم إليكم، السيد الأمين العام، بأطيب التمنيات.

إننا نحكم على خطة الإصلاح عن طريق التدابير التي وصفتها. ونحن نؤيد جميع المقترحات التي نرى أنها ستعزز قدرة الأمانة العامة أو تحسنها استجابة للتفويضات التي أوكلها إليها المجتمع الدولي. وسوف نعرب عن أفكارنا بصورة بناءة بهدف تعزيز عملية الإصلاح والاتجاه الذي تسلكه بما يعود بالفائدة الجماعية على المجتمع العالمي والمنظمة التي تمثله. ونحن لا نرى في الإصلاح مجرد عملية لخفض ميزانية الأمم المتحدة. فبدلا من ذلك، ينبغي للإصلاحات أن تسهم في تعزيز الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة بفعالية للأولويات التي تحددها الأغلبية الساحقة من أعضائها.

إن الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة تظهر في عدة طرائق. فالأزمة المالية ناجمة عن عدم قدرة البعض على الوفاء بالتزاماته وفقا للميثاق، وعن وضع شروط مسبقة للوفاء بها. والأمم المتحدة ليس لديها الوسائل لتنفيذ البرامج التي تستجيب لاحتياجات وأولويات أعضائها، خصوصا عندما نكون في أمس الحاجة الى هذه البرامج. ونتيجة لذلك، فإن الأمم المتحدة تشعر بخطر التهميش باعتبارها المحفل العالمي الذي يمكن أن تتخذ فيه القرارات التي تتصدى حقا لتحديات العولمة. ولا يكمن الحل في إصلاح مجتزأ - بل في بناء الثقة بين الدول وفي القبول بأن المبادئ الديمقراطية ينبغي أن تكون القاعدة في العلاقات الدولية مثلما بات مقبولا على نحو متزايد في الحكم الوطني.

ونحن نرى أن السلم والأمن الدوليين والتنمية أمران مترابطان لا ينفصمان. ويتعذر تحقيق الواحد منهما دون الآخر. ويوجد تأكيد متنام طوال السنوات الست أو السبع الماضية، على الجوانب السياسية لأعمال التنمية، من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومالم يتم التصدي للأسباب الكامنة المسؤولة عن التخلف الإنمائي والفقر والتغريب الاجتماعي وإزالتها على نحو فعال، فإن ما أكدنا عليه سيظل دون تحقيق. لذلك، فإن الهدف الوحيد الأهم الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى الى تحقيقه هو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية الأمر الذي يفضي الى القضاء على الفقر، وإزالة التوترات والضغوط التي تؤدي الى انهيار الحكم والنظام الاجتماعي في عدة دول، وإلى اندلاع الصراعات بين دول أخرى. ولن يتعزز السلم والأمن الدوليان إلا عندما تتمتع جميع البلدان بحد أدنى من الاكتفاء الاقتصادي الذاتي والرفاه. ونحن نعتقد إذن بأن الزخم الذي تولده أية مقترحات للإصلاح في الأمم المتحدة ينبغي أن يجعل من تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة المسألة الرئيسية في برامج الأمانة العامة. ونحن نعتقد أنه يوجد ما يكفي من التفويضات الحكومية الدولية التي تتيح للأمانة العامة تصميم البرامج الرامية الى تحقيق هذا الغرض.

إن عالمية حقوق الإنسان، التي ألزمنا أنفسنا بها جميعا قبل زهاء خمس سنوات في فيينا، تعبر عن نفسها في أحد مستوياتها في المعايير الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي جهودنا الجماعية لتعزيز احترام هذه المعايير. وعلى مستوى أعمق تنبع هذه العالمية من البحث في مختلف الحضارات سعيا وراء التعرف على السبل الكفيلة بحماية الكرامة الإنسانية لكل فرد. وفي السنة المقبلة، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا بد أن نفكر فيما إذا كانت المثل المكرسة في الإعلان قد ترجمت الى واقع بالنسبة للبشر في جميع أنحاء العالم. وإذ نفعل ذلك يجب أن نبني الثقة في عملية تشجع مراقبة النفس والنقد الذاتي والحوار والتشاور، بدلا من المواجهة وإصدار الأحكام. إن الإعلان يدعو الى نظام عالمي يتمتع فيه البشر بحرية التعبير وحرية العقيدة والتحرر من الخوف والعوز باعتبارها أسمى تطلعات الناس عامة. وهو يعترف بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بترابطها مع الحقوق المدنية والسياسية. والإعمال الكامل لكل هذه الحقوق هو الذي سيعطي معنى حقيقيا للسعي الى تحقيق الكرامة الإنسانية المتجسد في الإعلان العالمي.

وتستلهم الهند في نهجها إزاء احترام وتعزيز حقوق الإنسان، رؤية كلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور الهندي. والعناصر الأساسية لهذا النهج في مجال الحقوق المدنية والسياسية هي إطار دستوري قوي وضمانات يقوي بعضها بعضا داخل وخارج هذا الإطار وسياسة تتسم بالشفافية والاستجابة للمجتمع المدني، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - وخاصة الهيئات التعاهدية ومن المهم بنفس القدر، إن لم يكن من الأهم، مكافحة الفقر والتخلف وتعزيز الوعي بالحقوق وسياسة العمل الإيجابي للرقي بقطاعات المجتمع الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا.

هذه مهمة معقدة، وخاصة في بلد يتسم بالتنوع الكبير كالهند. وفي العديد من الأوقات عندما تتعثر الدولة يتولى المجتمع المدني الدور. وفي الهند، شأن أماكن أخرى، قام الأفراد بصنع المعجزات، عن طريق العمل خارج الأنظمة الرسمية وتجاوز أنماط التفكير التقليدية. وقد شهدنا مؤخرا، مثالا بالغ التأثير تجسد في امرأة نحيلة ترتدي الساري، وهي الأم تريزا، التي سيفتقد الملايين في الهند لمستها الحانية وعطفها الذي ليس له حدود. وأود أن أشيد بقديسة الرحمة التي قدمت الخير وأعطت الأمل لملايين الفقراء والمعانين ليس في الهند وحدها بل في جميع أنحاء العالم.

وفي حين أن التنمية ينبغي أن تكون هدفنا الأسمى، فإن تحقيقها يتطلب السلم والاستقرار والأمن. إن الأخطار التي هددتنا في السنوات الخمسين الماضية كانت أكثر إثارة للخوف من أي تهديدات ألقت بظلالها على البشرية عبر تاريخها. فقد جعل استحداث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من الممكن تدمير شعوب بأكملها. وقد قررنا كمجتمع دولي أن نحظر انتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحيازتها واستخدامها.

ومع ذلك، فبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل القادرة على الإفناء الكامل للحضارة البشرية عاش المجتمع العالمي لفترة طالت أكثر مما ينبغي على مجرد الوعود الجوفاء. لقد تبخرت الآن تماما كل ذرائع التشبث بالترسانات النووية، التي كانت دائما موضع شك وليست معاهدات عدم الانتشار التي يروج لها باعتبارها تدابير لنزع السلاح سوى أدوات لترسيخ الاحتكار النووي. ولا يفكر أحد، ناهيك عن أولئك الذين ينبغي أن يقودوا الطريق، في اتخاذ أية خطوات ذات مصداقية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا توجد أية تبريرات لذلك، كما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة.

إن صبر المجتمع الدولي، كما تم الإعراب عنه من خلال محكمة العدل الدولية، والأصوات المستنيرة لأولئك الذين كانوا يؤمنون بالردع، والرأي السياسي والعام والمبادرات الطوعية الكبيرة - قد أوشك على النفاد. ومن حق العالم على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يسمع منها ردا على السؤال عن سبب احتياجها للأسلحة النووية. إن الرأي العالمي يطالب باتفاقية للأسلحة النووية - على غرار الإطار الذي وضع بالنسبة لفئتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية - ولن يهدأ له بال الى أن تتحقق. وإننا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توائم سياساتها مع رغبات العالم. إننا نرى الأمم المتحدة المحفل الذي يجب أن يستمر فيه المجتمع الدولي في مطالبته بنزع السلاح النووي العالمي، ونتوقع من برامج الأمانة العامة أن تدعم هذا الهدف الحكومي الدولي.

إن مجلس الأمن، قد أنشئ وفقا للميثاق ليكون الجهاز الذي أضفت عليه العضوية العامة المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وليقوم بهذه المهمة نيابة عنها. وفي السنوات الأخيرة تمكن مجلس الأمن من القيام بدور أكثر نشاطا في الاضطلاع بمسؤولياته. ومع ذلك هناك دوما تصور بأن إجراءات المجلس لا تعبر دوما عن مشاعر العضوية العامة. لذلك فمن الحتمي، وقد آن الأوان، لكي يضم مجلس الأمن كأعضاء دائمين بلدانا نامية تستطيع أن تقدم إسهاما كبيرا بوجهات نظرها العالمية وخبراتها التاريخية وقيمها الحضارية، حتى تكون قرارات المجلس معبرة حقا عن عضوية الأمم المتحدة الأوسع. وبغير ذلك تظل اجراءات المجلس ينظر إليها على أنها أقل تمثيلا بإطراد في الوقت الذي يطلب اليه أن يعمل، أكثر من أي وقت مضى، نيابة عن المجتمع العالمي.

وقد أوضحت الهند منذ عام ١٩٩٤ في هذه الجمعية العامة أنها على استعداد لقبول مسؤوليات العضوية الدائمة. إننا أكبر ديمقراطية في العالم، وحضارتنا غنية بالقيم والمنجزات العريقة وبرؤية عالمية ترتكز على تطلعات عالمية وحكومة تمثيلية واحترام التنوع والتعددية وكذلك استعداد للمشاركة البناءة في الشؤون العالمية. إن أوجه القوة هذه، في اعتقادنا، ستكون رصيدا

ثمينا لمجلس أمن موسع. إن مكانة الهند باعتبارها واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم ستتعزز على نحو مستمر، ونحن على استعداد كامل لتحمل مسؤوليات العضوية الدائمة. وللهند تاريخ طويل في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشهد على تفاني الجنود الهنود وكفاءتهم المهنية العالية، كما تشهد على الإرادة السياسية للحكومة للإسهام النشط في تلك العمليات.

إن جوهر سياستنا الخارجية هو حرصنا على إقامة علاقات وثيقة وعلى بناء الثقة والتعاون مع جيراننا، مع إدراكنا الكامل بأننا أكبر بلد في المنطقة، لا من حيث الحجم وعدد السكان فحسب وإنما أيضا من حيث القدرات الاقتصادية. وإننا نمد يد الصداقة لا بروح المعاملة بالمثل فحسب بل أيضا بكل النوايا الحسنة. أما ما نتوقع فيه المعاملة بالمثل، وهو أمر ليس له صلة بالحجم أو القدرات، فهو الاحترام المتبادل للسلامة والسيادة الإقليميتين لبلدنا. إننا نسعى إلى تعزيز التلاحم والتآزر وحسن النية في منطقتنا حتى يمكن أن نشارك مشاركة كاملة في التغييرات الدينامية التي يشهدها العالم حاليا وأن ننعم معا بفوائدها. وقد أسهم أسلوبنا هذا في دفع الاتجاه صوب التعاون في منطقتنا.

إن لدينا اقتصادا كبيرا ومتنوعا، ونقيم شراكات جديدة تتجاوز المنطقة وتعيد إحياء الأواصر الثقافية والتجارية القديمة. وسياسيا، نعبر عن ذلك بالاهتمام النشط الذي نبديه في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط - لأن روابطنا مع العالم العربي تضرب جذورها في أعماق التاريخ - علاوة على روابطنا الأخوية القوية مع البلدان النامية عامة وأفريقيا بوجه خاص. وفي منطقتنا الأوسع، التي لنا فيها تاريخ مشترك، عززنا من مشاركتنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كشريك كامل في الحوار وكمشارك في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ولئن كنا نحافظ على علاقاتنا التقليدية مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان، فما برحنا نعزز أيضا الاتجاهات العالمية في التعاون الإقليمي من خلال التشجيع النشط للتعاون فيما بين البلدان المشاطئة للمحيط الهندي ومحاولة استعادة الصلات الثقافية والتجارية التي كانت قائمة منذ فجر التاريخ والتي انقطعت في عهد الاستعمار.

ويسعى المجتمع العالمي إلى تحقيق التوازن بين عوامل الجذب المتعارضة التي تولدها قوى العولمة والنزعة القومية والنزعة دون القومية. وفي الحقيقة، يصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق التوازن فيما بينها، ولكن لا بد من تحقيقه وإلا سيصبح احتمال المواجهة الدولية احتمالا كبيرا. ومن هنا تنبع الحاجة المطلقة إلى توخي الحذر الشديد لمنع زعزعة استقرار الدول القومية الراسخة سواء من خلال اندفاعة متعجلة صوب العولمة أو من خلال ضغط مطالب القوميات الفرعية. إننا نعتبر هذا تحديا يتعين مواجهته جماعيا وانفراديا على حد سواء.

وثمة خطر عالمي يتهدد السلم الدولي، وتضعف أمامه بشكل خاص الديمقراطيات المفتوحة - وهذا الخطر هو الإرهاب. فهو يودي بأرواح الأبرياء دون تفريق، ويولد الخوف في قلوب الآخرين، ويدمر العيش السلمي والنمو الطبيعي لمجتمعات بأكملها. والإرهاب يستحق لعنة المجتمع الدولي لأنه نقيض كل المُثل التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. فأداته الأساسية هي العنف؛ وهدفه الدمار عوضا عن التنمية؛ ومبادئه تقوم على التعصب؛ وهو يدمر حقوق الإنسان من خلال الأساليب التي يستخدمها والأثر الذي يتركه تدميرا كاملا.

ويؤدي التحريض على الإرهاب، والتواطؤ مع الإرهاب والمشاركة فيه عبر الحدود إلى تقويض النظام الدولي. وبالرغم من أنه لا ينجو من براثنه سوى قلة من المجتمعات، فإننا لم نطور حتى الآن استراتيجية عالمية للتغلب على هذه الآفة. فالعزيمة مفقودة. ومن المهم أن نجدها لأسباب كثيرة، ليس أقلها إن الإرهاب له شبكة عالمية، تغطي جميع البلدان والقارات وتقيم بسرعة صلات سريعة مع الخطر العالمي الآخر، وهو المخدرات. ونحن في الهند ندرك أي سم قاتل يمثله في منطقتنا مزيج الإرهاب والمخدرات. وينبغي للأمم المتحدة أن تقود الطريق للقيام بعمل عالمي دءوب لاستئصال هاتين الآفتين من جذورهما.

إن حماية البيئة وصونها مجال نعلق عليه جميعا أهمية قصوى. وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام أعيد تأكيد الالتزام الذي قطعناه في قمة ريو في عام ١٩٩٢ بالمشاركة العالمية لمنع المزيد من تردي البيئة، والحاجة إلى التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ويجب علينا أن ننفذ جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا

كاملا وأن نسرع إيقاع عملية التنفيذ هذه. وأي تنفيذ جزئي أو غير شامل لن يضر بالتعاون الدولي في هذا المجال فحسب، بل سيهدد أيضا استقرار البيئة الهشة للأرض. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تكون روح اتفاقية تغير المناخ وولاية برلين مشمولة بالكامل في إطار البروتوكول أو الصك القانوني الذي سيتمخض عنه مؤتمر كيوتو المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

إن ما أشرت إليه يمثل تحديات هائلة تتجاوز قدرة أي بلد على مواجهتها بمفرده. ولهذا السبب فمن الحيوي للأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تكون محفلا يمكننا فيه تجميع الأفكار المبتكرة والدروس المستقاة من تجاربنا ويساعدنا على فهم هذه التحديثات ومواجهتها، هذا هو التبرير المنطقي النهائي للإصلاح. ونحن على استعداد للعمل مع بقية البلدان لإعادة بناء الأمم المتحدة في صورة تطلعاتنا المشتركة وكأداة موثوقة لمواجهة تحديات القرن المقبل.

ومما هو جدير بالذكر أن أول رئيس وزراء للهند، جواهر لال نهرو، قال هنا في عام ١٩٦٠ في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها العادية الخامسة عشرة:

"إن الغرض الأساسي من الأمم المتحدة هو إقامة عالم خال من الحروب، عالم يقوم على تعاون الأمم والشعوب. وهو ليس مجرد عالم يكبح فيه توازن القوى المسلحة اندلاع الحروب. بل عالم أعمق من ذلك بكثير. إنه عالم ازيلت منه الأسباب الرئيسية للحروب وبنيت فيه الهياكل الاجتماعية التي تعزز التعاون السلمي داخل البلدان وفيما بينها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة عشرة، الجلسات العامة، الجلسة ٨٨٢، الفقرة ١١٧)

وبهذه الروح نود أن نعالج المهام الماثلة أمامنا. وآمل وأدعو أن نتمكن في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس وبقيادة الأمين العام الملهمة، من تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء الهند ووزير خارجيتها على البيان الذي أدلى به.

اصطحب دولة السيد إندر كومار غوجرال، رئيس وزراء الهند ووزير خارجيتها، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا، معالي السيد كلاوس كينكل.

السيد كينكل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): سيدي الرئيس، أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع الشأن. إن هذه الدورة تتسم بإمكان اتخاذ قرارات رئيسية وأتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعمالكم.

وأود أن أشكر السفير غزالي على التزامه الخارق. فقد جعلنا ندرك جميعا المسؤولية الجسيمة التي نتحملها خلال مرحلة الإصلاح هذه. وقد أعاد الأمين العام التأكيد على هذه المسؤولية من خلال الأسلوب الرائع الي قدم به مقترحاته للإصلاح.

ما من مكان آخر غير الجمعية العامة للأمم المتحدة يذكرنا بهذه القوة بأننا بغض النظر عن أصولنا أو ألوان بشرتنا، نشترك في مصير واحد، وأننا جميعا، في الشمال والجنوب، والبلدان الصغيرة والبلدان الكبيرة، نحتاج بعضنا إلى بعض.

هناك ملايين من الناس على نطاق العالم، وخاصة الشباب، يتساءلون عما إذا كنا نحن السياسيين والمندوبين الممثلين لـ ١٨٥ دولة قد استخلصنا النتائج الصحيحة من هذا الأمر؛ وعما إذا كنا نستطيع أن نستجمع الإرادة السياسية للعمل المشترك من أجل تحسين أمتهم، وإعطائهم فرصا أفضل في الحياة، وحماية حقوقهم، أم أننا سنتمادى في إتلاف وتدمير الموارد الطبيعية لحياة الإنسان على حسابهم. والذين لديهم منا أطفال بالغون يعرفون أن جيلهم أصبح متشككا في قدرات الطبقة الحاكمة. وهذا سبب كاف لنا جميعا كي نتوقف، ونفكر ونعمل، وأن نفعل ذلك هنا والآن.

فالعالم الذي نتكلم عنه هنا اليوم، والعالم الذي نشارك في تشكيله، ليس ملكا لنا وحدنا. ويجب علينا أن نحافظ عليه من أجل الأجيال المقبلة أيضا. ولا نستطيع أن نحقق هذا إلا عن طريق الجهد الموحد. لأننا مجتمع واحد في العالم ويتعين علينا أن نلتمس النجاة معا. إننا جميعا في مركب واحد، وهو كوكبنا هذا الضعيف الأزرق، ولنا مستقبل واحد مشترك، خيرا كان أم شرا. هذه هي الحقيقة التي نواجهها ونحن نعبر إلى الألفية الثالثة، وهي السبب في أن السياسات المستمدة من الإحساس

بالمسؤولية ليست خيالية. بل هي في الواقع، في عصرنا هذا، النهج الواقعي الوحيد.

إن برامج وصناديق المنظمة العالمية، وأعني منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفق معا أكثر من ٤,٦ بليون دولار في السنة في شكل معونة اقتصادية واجتماعية، وذلك يعادل حوالي ٨٠ سنتا لكل فرد في العالم. وفي المقابل أنفقت حكومات العالم في عام ١٩٩٤ زهاء ٧٦٧ بليون دولار على الأسلحة، وذلك يعادل تقريبا ١٣٤ دولارا للفرد. وهذا التفاوت الفادح غير محتمل.

أعتقد أنه يجب علينا جميعا أن ننظر إلى ما هو أبعد من إطار مصالحنا الوطنية الخاصة. وليس هناك متسع من الوقت ليضاع. ونحن لا يمكن أن نكتفي بأن نأتي إلى هنا وندلي بخطب ونستمع إلى أخرى، ثم نعود إلى ما كنا عليه لفترة ١٢ شهرا أخرى، فلدينا واجب ومسؤولية في أن ندع لأطفالنا وأحفادنا عالما جديرا بأن يعيش فيه الإنسان. وذلك يعني أن نفعل شيئا من أجله الآن، واليوم. يجب علينا حماية الغلاف الجوي بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويجب علينا أن نحظر الألغام الأرضية الفتاكة المضادة للأفراد بالانضمام إلى عملية أوتاوا. ولا يمكن أن نقبل بأن تظل لدينا مئات الملايين من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في مواضعها في أراضي العديد جدا من البلدان في هذا العالم الذي ننتمي إليه.

يجب علينا أن نوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويجب أن نبسط طريقة عمل منظمة الأمم المتحدة. ولكن فوق كل شيء، يجب علينا أن نسدد اشتراكاتنا في الوقت المحدد وبكاملها. فهذه هي المعايير التي تُظهر إن كنا نرقى إلى مستوى مسؤوليتنا.

والفرصة للعمل الفعال متوفرة. وبالرغم من الانتقاد الموجه في غير موجب، فإن التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة في حالة عمل. فقد انخفض سوء التغذية ونقصها بنسبة الثلث منذ عام ١٩٦٠، وانخفضت الأمية بنسبة ٥٠ في المائة. ويرجع معظم الفضل في هذا بلا شك إلى الأمم المتحدة. وانخفضت وفيات الأطفال إلى النصف في نفس الفترة - وهو إنجاز عظيم لليونيسيف.

وبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ازداد سكان العالم بمعدل ١,٤٨ في المائة، وهو معدل يقل كثيرا عن معدل النمو بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ الذي بلغ ١,٧٢ في المائة. وهذا ينمي الأمل في أننا تجاوزنا مرحلة الصعود في الانفجار السكاني. وهذا، مرة أخرى، إنجاز كبير ينسب إلى حد كبير إلى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويسرني أن أشير إلى أن الكثير قد تحقق من أجل تحسين وضع المرأة. وهذا أمر هام لأنه مع كل التحديات

الهائلة التي نواجهها، يعتمد نجاح جهودنا كثيرا على المرأة. فهي النصير الطبيعي لأجيال المستقبل. ولهذا السبب لا يزال واحدا من أهدافنا الرئيسية ضمان نيلها حقوقها المتساوية، ليس فقط على الورق، ولكن من الناحية العملية أيضا.

وقد أظهر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، وقمة الأرض في ريو، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي للمرأة في بيجين، أن الاستراتيجيات لخلق عالم أفضل وأكثر انصافا قائمة الآن. والذي ينقصنا هو الإرادة السياسية لتنفيذها. ويجب علينا أن نتعلم أن نعطي أولوية للمصالح المشتركة على المصالح الوطنية.

ويجب علينا أن نبدأ في التفكير في المستقبل وليس في الحاضر فحسب. والخطوة الأولى - التي أعتقد أنه لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية - هي إصلاح وتعزيز المنظمة التي تجسد جميع هذه الأهداف: أي الأمم المتحدة، أممنا المتحدة.

لقد تحدثنا بما فيه الكفاية. والزمن يوشك أن يضيع من أيدينا. ويجب على الجمعية العامة في هذه الدورة الثانية والخمسين أن تكون دورة القرارات. يجب البت في هذه الدورة في الإصلاحات المتأخرة.

صحيح أن الحكومات والسياسيين لا يملكون عصى سحرية يصلحون بها العالم. وإنني أعترف، بصفتي سياسيا، أن من دواعي خيبة الأمل أن نكتشف أن ما يمكن أن نغيره بأنفسنا قليل نسبيا، حتى ونحن في أعلى المناصب، وأعتبر أن هذا ينطبق على بقية الحاضرين هنا. إلا أن ذلك لا يعفينا من المسؤولية عن أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق التغيير والتقدم الضروريين.

وهناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا. فالعالم لا يزال غارقا في الظلم. فهناك ملايين من البشر لا تكاد تكون لهم منذ لحظة ميلادهم أية فرصة في أن يحيوا حياة تتوفر فيها شروط تليق بالجنس البشري. ووفقا لتقديرات اليونيسيف هناك على نطاق العالم أكثر من ٢٠ مليون طفل ليس لهم مقر يعيشون فيه. وقتل في مذابح رواندا زهاء ٠٠٠ ٣٠٠ طفل. ونتيجة للحرب التي استمرت ١٧ عاما في أفغانستان، قضت الأمراض ونقص التغذية على ٠٠٠ ٢٨٠ طفل آخرين. ويتمت الحرب الأهلية في كمبوديا حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ طفل. وفي كل ٩٠ دقيقة يعاق طفل بسبب الألغام الأرضية.

ومع ذلك، فإن أطفالنا هم عماد مستقبل العالم وآماله، وهم أضعف الأعضاء في أي مجتمع، سواء كان ذلك في الشمال أم في الجنوب. إنهم أضعف الأعضاء في أي مجتمع. هم صغار ولكنهم يحتاجون إلى حقوق كبيرة. فكم كان سيبلغ سوء حالهم لو لم تكن هناك أمم متحدة؛ وماذا كان يحدث لضمير العالم؟ ومن كان سيطالب بالاهتمام بهؤلاء الأطفال والتضامن معهم إذا سمحنا بزوال هذه المنظمة؟

وهناك في هذه اللحظة زهاء ٠٠٠ ٢٥ من الجنود والمدنيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية يخدمون قضية السلام في أرجاء الأرض. وجميعهم يستحقون شكرنا وتقديرنا.

وقبل أسبوع لقي خمسة ألمان حتفهم في حادث مفجع، ممن فيهم نائب الممثل السامي، السفير غيرد واغنر وخمسة أمريكيين، وبريطاني وبولندي. وإننا نأسى لفقدهم ونتشاطر وأسرهم الأحزان. وكان موتهم تذكرة لنا لكي نضاعف جهودنا من أجل السلام. فهم أرادوا مد يد المساعدة لمن يحتاجها من البشر وبذلك حملوا بصيص أمل إلى البوسنة وإلى أفراد الشعب الذين يعملون على الأرض. ولا ينبغي لجذوة الأمل هذه أن تنطفئ.

ويوم السبت الماضي حضرت حفلة تأبينهم في سراييفو. لقد زرت المنطقة أكثر من مرة، وكان الصراع الداخلي بين الشعب واضحا مرة أخرى. وكما كان الحال من قبل، فإن العقبات الرئيسية أمام تحقيق سلام دائم في المنطقة تتمثل في انتشار الخوف والكراهية بين مختلف المجموعات العرقية. ومن ناحية أخرى، فإن معظم البوسنيين، بالرغم من الأحداث المرعبة التي جرت في السنوات الأخيرة، يدرك أن لا مستقبل لهم ولأطفالهم ما لم يتم التغلب على الكراهية والخوف، بالرغم مما اقترف من أعمال فظيعة، وبالرغم من عمليات الاغتصاب و "التطهير العرقي".

ولهذا فإنني أتكلم هنا اليوم جهارا - لكي أناشد جميع الزعماء السياسيين في البوسنة اليوم أن يغيروا موقفهم ويقوموا بحملة مصالحة. فالمجتمع الدولي قدم المساعدة وأتاح الملايين من الدولارات. لقد فعلنا الكثير. ونحن ملتزمون التزاما تاما على الأرض، ونريد أن نرى نتائج

عملنا. ونعتقد أنه يقع على عاتق من ينعمون بالأمن والسلام واجب تقديم المساعدة للآخرين.

وحتى الآن ضحى أكثر من ٣٠٠ جندي بحياتهم في سبيل قضية السلام في البوسنة. وبلـــدي وحده ـ ألمانيا ـ أنفق أكثر من ١٧ بليون مارك على عملية السلام وعلى أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ من طالبي اللجوء في ألمانيا أتوا من كوسوفو. وهذا مبلغ كبير من المال، ويتعين على الذين تنفق عليهم هذه الأموال أن يستجيبوا بطريقة ما وأن يقدموا لنا إشارة واضحة على استعدادهم لتنفيذ الاتفاقات.

إلا أن المساعدة الخارجية، بما فيها الدعم العسكري، لا يمكن استمرارها إلى ما لا نهاية، ولن تقدم المساعدة تحت أية ذريعة - وأود أن أكون قاطعا بهذا الشأن - لأولئك الذين يقفون عقبة في وجه السلام والمصالحة. فمحاولات تقويض السلام، وتحريض الشعب ونسف تنفيذ اتفاق دايتون ولا سيما في جمهورية صربيسكا - يجب أن تتوقف.

إنني أناشد جميع الفصائل السياسية في المنطقة أن تستفيد مما تبقى من الوقت وتنطلق في محاولة جديدة وجادة لتسوية خلافاتها وتضمن تسليم كاراديتش ومجرمي الحرب المتهمين وأعداء السلام للمثول أمام محكمة لاهاي. يجب ألا ندع هؤلاء ينامون بسلام. إلا أن هذه المطالبة ينبغي أن تأتي من المجتمع الدولي، وليس من ألمانيا وحدها: إن هؤلاء الأشخاص ينبغي ألا يسمح لهم بالنوم بسلام.

لقد فعلنا الكثير، نحن الأوروبيين، هذا العام لتحسين الحالة في قارتنا من أجل ضمان مستقبل سلمي للأجيال المقبلة. فالأمم التي لها رؤية واحدة تنمو معا الآن، ويجري ذلك في منطقة كانت مقسمة طوال قرون وتخوض حروبا، مع ذاتها. وها هو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يفتحان أبوابهما تدريجيا أمام ديمقراطيات أوروبا الجديدة، بينما تعمل روسيا وأوكرانيا على تشكيل شراكة جديدة ووثيقة مع المنظمتين.

وليسمع العالم وليستعد لذلك اليوم. ففي عام ١٩٩٩، وحسب الجدول المحدد وتمشيا مع معايير الاستقرار التي التزمنا بها، فإننا معشر الأوروبيين، سنبدأ العمل باليورو، وهو العملة الأوروبية المشتركة. إن توسيع الاتحاد الأوروبي وإدخال اليورو هما خطوتان تاريخيتان لضمان المستقبل للأجيال القادمة، ولم يكن لأحد أن يتصور قبل ١٠ سنوات فقط أن من الممكن تحقيقهما. وتذكروا كلماتي: لن تكون هناك عودة إلى الوراء في أوروبا.

وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أن أوروبا لا تشكل سوى جزء صغير من موقع البناء العالمي الواسع. وفي كل يوم يقرع الباب رواد الحقبة الجديدة. لا شيء يبقى على ما كان عليه، وإن كانت آمال ورغبات المواطنين في كل مكان باقية على ما كانت عليه. إنهم يريدون السلام والعمل. ويريدون سقفا يظلل رؤوسهم، وحماية من الجريمة، ومدارس لأطفالهم.

وهكذا فإن المقاصد والمثُل التي جسدهـا الميثاق ما زالت صحيحة تماما كما كانت في عام ١٩٤٥: أي السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية. هذه المقاصد تشكل كلا واحدا، وليس هناك نظام أفضليات.

إن ثمانين في المائة من أنشطة الأمم المتحدة تركز على الفقر العالمي، وهي محقة في ذلك، لأن هذه هي المشكلة الكبيرة، التي بقيت دون حل منذ انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب. ويعيش ربع سكان العالم تقريبا - ١,٣ بليون نسمة - في الفقر، بينما يعاني ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية المزمن. وفي خطة للتنمية اعتمدنا المسار الصحيح لمكافحة الفقر: أي سلامة الحكم، واقتصاد السوق، وحكم القانون، وأمن المواطن، والتعاون الإقليمي والتكامل الدولي.

وسيرا على خطى رابطة بلدان أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي أخذت تتوسع الآن، فإن دول أمريكا الوسطى تعمل أيضا على تشكيل روابط أوثق. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أن هذا هو طريق التقدم. ويتزايد الاتجاه على نطاق العالم نحو إقامة تعاون أوثق متعدد الأطراف، وهذا سيؤدي إلى التقدم والأمن والازدهار؛ إنه طريق المستقبل. فهناك من ناحية عصر المعلومات بإمكاناته التي لم تكن تخطر ببال، وهناك، من ناحية أخرى المجتمعات الحصرية والمواطنون الذين لا حقوق لهم - وهذا ما لا سبيل إلى إنجماعه.

نعم، إن العولمة قوة عظيمة لتحقيق المساواة. إنها تواجه البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء بنفس السؤال أساسا: هل سنقبل التحدي المتمثل في كوننا جزءا من "سوق عالمية واحدة"، أم أننا سنراوح مكاننا؟

وقد اختار عدد لا بأس به من البلدان المصنعة حديثا والبلدان النامية المضي إلى الأمام، وثبت أنه الطريق الصحيح. فقد تلقت معظم الاستثمارات العالمية المباشرة، التي زادت في ١٩٩٦ بنسبة ٨ في المائة لتصل إلى ٣٥٠ بليون دولار تقريبا. ولم ننس الآخرين. فقد أنشأنا داخل إطار عملية مجموعة الثمانية، شراكة عالمية جديدة للتنمية لمصلحتهم. وكانت البداية في قمة دنفر المعقودة في حزيران/يونيه، حيث ركزت بصورة خاصة على الدول الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

ومنذ ١٩٧٨ قامت ألمانيا بشطب الديون المستحقة على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا، والتي بلغت أكثر من ٩ بلايين مارك. وستظل هذه البلدان تشكل البؤرة الرئيسية لتعاوننا الإنمائي. وفيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ عملت ألمانيا على توفير ١٦,٣ بليون مارك لدول أفريقيا جنوب الصحراء، ونحن نعتز بذلك.

ويسرني أن مجلس الأمن سيعقد اجتماعا خاصا غدا بشأن الحالة في أفريقيا. وهناك تطورات إيجابية عديدة جرت هناك في السنوات الأخيرة، وهذه حقيقة عادة ما يجري التغاضي عنها.

إلا أن العلاقة الوثيقة جدا بين الضوء والظل ما زالت قائمة. ولا أجدني بحاجة إلا أن أذكر الكونغو برازافيل، وسيراليون، والصومال. وبشكل خاص منطقة البحيرات الكبرى. لقد اضطلع بلدنا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، بدور إنساني وسياسي في جميع هذه الصراعات، ونحن نعترف أن الدول الأفريقية نفسها - في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المنظمات دون الإقليمية - تبذل جهودا كبيرة لتسوية هذه الصراعات. ويجب علينا أن نواصل دعمها.

إلا أن المشكلات الحقيقية لأفريقيا تكمن في العمق، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وفي انعدام التآلف بين مختلف المجموعات السكانية. وفي رأيي أن تلك القارة الشاسعة والهامة المجاورة لأوروبا، التي يبلغ عدد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة وتغطي ٢٣ في المائة من مساحة اليابسة في العالم، ليس لديها فرصة لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي ما لم تتبع طريق التعاون الإقليمي. فهذا التعاون يحقق الاستقرار حيثما تكون الدول أضعف من أن تحققه بمفردها.

وجنوب أفريقيا مثال جيد. ففي مؤتمر برلين المعقود في ١٩٩٤، ارتقى التعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى مستوى جديد. وفي اجتماعنا المعقود في حزيران/يونيه وصلنا مع زملائنا الأفارقة إلى إعادة تحديد إطار الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية. وستظل أوروبا تقف إلى جانب أفريقيا.

ويتمثل جزء من هذا الدعم في أننا نساعد بلدانا مثل أنغولا وموزامبيق على التخلص من آفة الألغام. وإلى الآن فإن إزالة الألغام يدويا كانت، بالنسبة لي على الأقل، مثل محاولة إزالة كثيب بكشتبان. وإننا لا نقبل بذلك. إن ما نحتاج إليه للاضطلاع بهذه المهمة هو آلية مأمونة ذات قدرة واسعة.

لقد أثار مؤتمر أوسلو الأمل. إذ وقعت ثمانون دولة على حظر شامل وقابل للتحقق للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده الشخصية في هذه المسألة. وأي شخص رأى، كما رأيت، الضحايا المساكين الكسيحين في كمبوديا وموزامبيق والبوسنة يعرف أن هذه الأدوات الغادرة القاتلة لا خلاق لها كلية، وأكرر كلمة كلية. ولذا أناشد كل البلدان التي ما زالت تقف خارج الحلبة أن تنضم إلى عملية أوتاوا وتساعدنا على حظر هذه الأدوات الجهنمية من وجه الأرض.

والعالم، وقد حفزته روح الحرية، قد تغير تماما. ولكن هذه الحرية الجديدة وما ينتج عنها تشكل اختبارا لنا جميعا، لا فيما يتعلق بالتنافسية فحسب، بل وفيما يختص بتضامننا وبقدرتنا على إظهار التسامح والعمل معا وفتح الأسواق أيضا.

لقد أصبح النزاع بين الشرق والغرب من ذكريات الماضي. وهنا أيضا يلح السؤال: هل سنحاول تأمين المستقبل للأجيال المقبلة، أم هل أننا سنسمح بآراء غير قابلة للتغيير عن أعداء جدد تفرقنا مرة أخرى؟ يجب ألا يقوم تناحر بين الحضارات. ولذا يجب الارتفاع بالحوار بين الحضارات والأديان العالمية إلى مستوى جديد. وفي رأيي، هذا هو التحدي الروحي ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين، إذ لا يمكننا بدون هذا أن نقرب وجهات النظر المختلفة بعضها إلى بعض وأن نعبئ الطاقات التي تدعو الحاجة إليها من أجل حل مشترك لقضايا البشرية الهائلة.

وأقترح أن نعقد منتدى هنا في الأمم المتحدة لمناقشة كيفية توليد دفعة جديدة لهذا الحوار في كل أنحاء العالم. والأمر مهم ويستحق الجهد. فهناك طاقة ثقافية كبيرة وإمكانيات للتجديد تقبع بدون استخدام؛ والأمم المتحدة هي الحفاز السليم لتطويرها.

وعلينا أن نكون في غاية الوضوح بأننا لا نستطيع ولا ينبغي لنا أن ندخل في حوار مع الإرهابيين. لقد رفع الإرهاب رأسه القبيح في موستار والقدس والقاهرة. ومن الصعب الزيادة في وصف وضاعة آخر مذبحة في الجزائر، إذ أنها تجعلك تلهث حقا. إلى متى يستطيع المجتمع الدولي أن يغض الطرف؟ أنا أعرف أن من الصعب المساعدة من الخارج، ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقبل القتل الوحشي لأناس أبرياء تماما في ظلمة الليل بدون أن يستنكر ويتحرك. نحن لسنا عاجزين أمام هذه المذابح الشريرة لأشخاص معظمهم لا دخل له بالمسألة. وفي دنفر، طالبت مجموعة الثمانية الأمم جميعا أن توقع على الاتفاقيات الدولية ضد الإرهاب. وعلينا أن نكافح الإرهاب بعزيمة في كل أرجاء العالم، مستخدمين كل ما لدينا من طرق ديمقراطية، وأدعو الجمعية العامة إلى أن تستكمل المفاوضات قبل اختتام هذه الدورة بشأن اتفاقية ضد الهجمات الإرهابية بالقنابل، مثلما اقترحته مجموعة الثمانية.

ومازال مبدأ تسليم المجرمين أو العقاب المناسب أساس جهودنا في مكافحة الإرهاب. ينبغي ألا نتيح للإرهابيين ملجأ. نحن نحتاج إلى جبهة عالمية موحدة ضد الإرهاب. ولكي نكافح القتلة المتعصبين، فليس باستطاعتنا إلا أن نطبق باستمرار القانون والتدابير الشرطية والقضائية. ويجب تجفيف مصدر التعاطف مع أهداف الإرهابيين بالوسائل السياسية، أي أنه يجب علينا أن نصل إلى الجذور وهي، في غالب الأحيان مشاكل اجتماعية.

في زيارتي الأخيرة للشرق الأوسط، تحدثت مع الكثير من المواطنين في القدس وبيت لحم والخليل وفي مخيمات اللاجئين في غزة. واستشعرت مخاوفهم وانشغالاتهم. والذين رأوا الأحوال البائسة في المخيمات يعرفون أنه يجب منح هؤلاء الناس فرصة لتحسين حياتهم. هم في حاجة إلى أن يكونوا قادرين على الأمل مرة أخرى في أن عملية السلام تعود عليهم بالفائدة، وأن العنف سيتوقف، وأنهم يستطيعون أن يجدوا عملا وأن يكون لديهم ما يكفي لمأكلهم وأن يتمكن أطفالهم من الذهاب إلى المدرسة.

ولكي تصبح هذه الآمال واقعا، على الطرفين أن يظهرا قدرا كبيرا من حسن النية. فعلى الرئيس عرفات أن يفعل كل ما في وسعه لإيقاف الإرهاب، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تكف عن أية تدابير تجعل الفلسطينيين يشكون في التزام إسرائيل بالسلام. وما زالت مسألة المستوطنات هي المحك الخطير هنا. وعلى الأقل، هذا هو ما أعتقده. إن الاستمرار في التشييد في جبل أبو غنيم لا يزيد المسائل إلا سوءا، ولذا فإن فرض مهلة هو أمر حيوي. وأعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإعادة فتح باب مباحثات السلام.

وفيما يتعلق بإيران، غيرت الحكومة الجديدة نغمتها. وعلينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان هذا سيؤدي إلى سياسة جديدة بناءة، وخاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط وحقوق الإنسان والقانون الدولي. ولا تزال ألمانيا تحتفظ بعلاقات وثيقة وودية مع الشعب الإيراني، وعلى الرغم من كل ماحدث، وبالرغم من حادث مايكونوس، فنحن مستعدون للمباحثات. والأمر متروك للحكومة الإيرانية لتهيئة الأساس الذي يمكن أن تُجرى المباحثات عليه.

ويسرنا أن السيدة روبنسون قد تقلدت منصبها كمفوض سام جديد لحقوق الإنسان. ونعتقد أنه ليس من مجال تشتد الحاجة فيه إلى ثقافة حوار جديدة مثل عملية حماية هذه الحقوق. هذا أمر حيوي للسلام العالمي والتنمية العالمية. وأي مجتمع يفشل في احترام حقوق الإنسان، التي تشمل الحق في التنمية، يسد الطريق أمام تقدمه. وسياستنا في هذا الأمر قائمة على أساس الحوار واحترام الثقافات المختلفة. ولكننا نتفق أيضا مع البابا يوحنا بولس الثاني الذي قال إن كنا نود السلام، فعلينا باحترام ضمائر الناس. ولا توجد حضارة أو دين ينكر على الناس حقوقهم أو يُقِر القتل والتعذيب. كما لا يمكن تبرير هذه الأعمال على أُسس سياسية.

نحن بحاجة إلى محكمة عدل جنائي دولية. وسيوضع النظام الأساسي لهذه المحكمة في روما في الصيف المقبل. ويجب أن تكون للمحكمة صلاحيات التصرف بنفسها فيما يختص بجريمة إبادة الأجناس، والجرائم ضد البشرية، وجرائم الحرب وحروب العدوان، وأن تفعل هذا كلما كانت المحاكم القومية إما غير موجودة أو غير قادرة

أو غير راغبة في ملاحقة هذه الجرائم قضائيا. إن جرائم إبادة الأجناس الفظيعة في رواندا وسربرينيتشا من النذر البينة، ولا يجب أن تظل هذه الجرائم الرئيسية دون عقاب.

إن مسؤوليتنا إزاء الأجيال المقبلة كبيرة بوجه خاص حين يكون الأمر متعلقا بحماية موارد الحياة الطبيعية. ولذا كان من الضروري الاحتفاظ بالروح التي بعثها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أي قمة ريو. وهذا هو المقصود من مبادرة البيئة التي تقدم بها المستشار كول مع البرازيل وجنوب أفريقيا وسنغافورة.

وسيكون مؤتمر المناخ المقرر عقده في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر اختبارا رئيسيا لالتزام العالم الصناعي تجاه البيئة. وتعتزم ألمانيا تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، قياسا لمستويات ١٩٩٠. ونحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي نطالب البلدان الصناعية الأخرى بأن تخفض انبعاثاتها بنسبة ١٥ في المائة على الأقل. وسيحقق هذا جزءا من هدف قيامنا بمسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة.

وإذا نظرنا إلى تلوث الهواء في جنوب شرقي آسيا، لا نستطيع أن نتجاهل الاعتراف بأننا في حاجة عاجلة للموافقة على اتفاقية بشأن الغابات. وعلينا أن نضع نهاية لإحراق الغابات بلا هوادة من أجل إخلاء مناطق واسعة من الأرض من الأشجار. إن الذين يستنفدون مواردهم الطبيعية ويدمرونها سيتسببون في أن نخسر جميعا في النهاية. إن الوقت لن يسعفنا.

وفي ظرف أسبوعين من الآن، سيتخذ في روما قرار باختيار مكان لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ونطلب من الأعضاء أن يصوتوا من أجل أن يكون المقر في بون. وحيث أن مقر أمانة الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي موجودة هناك، فمن المعقول الجمع بين الأمانتين.

إن الجمعية العامة تقف في مفترق الطرق. فإما أن نحل مشاكلنا المتعلقة بالإصلاح الآن ونخرج من قوقعتنا العميقة، أو نجعل الأمم المتحدة تخسر موقفها السياسي؛ وهذا ما سيحدث. وتقع على عاتق كل المنظمات الإقليمية والبلدان الصناعية والنامية وغير المنحازة مسؤولية مشتركة عن تنفيذ الإصلاحات التي نتحدث عنها منذ وقت طويل. وهذا ينطبق على كل مجالات النشاط في الأمم المتحدة من مجالات اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو ما يتعلق منها بمجلس الأمن.

وقد قدم الأمين العام مجموعة إصلاحات متكاملة جسورة. وعلى الرغم من أننا لا نوافق على كل تفاصيلها، فإننا نؤيد المجموعة ككل. وإني أناشد كل الدول الأعضاء ألا نحللها إلى درجة التفسخ، بل أن نتخذ قرارات عاجلة بحيث يمكن تنفيذ التدابير اللازمة. ينبغي تبسيط الأمم المتحدة لكي تزيد من فعاليتها. وأية وفورات تتحقق من خلال الإصلاح يجب أن تستخدم لأغراض المساعدات الإنمائية.

أما مجلس الأمن فيجب أن ينعكس فيه الواقع السياسي الحالي. وأحد مظاهره ما تتمتع به أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من مركز متعاظم. ويجب ألا نطيل مناقشة هذه المسألة بشكل مصطنع. فهذه الهيئة هي أهم هيئات الأمم المتحدة، ولا يمكن لها أن تضطلع بدورها بمصداقية وفعالية بوصفها راعية للسلام في القرن الحادي والعشرين إذا ظل تشكيلها أساسا كما كان عليه عام ١٩٤٥.

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الدول يعتبر ألمانيا الموحدة مرشحا مناسبا لمقعد دائم في مجلس الأمن. وإذا انتخبنا، فسنتمكن من الإسهام إسهاما جيدا يتمشى مع روح الميثاق.

وقبل عامين، في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، تعهدنا رسميا أن نسلم للألف سنة القادمة أمما متحدة مجهزة وممولة للاضطلاع بمهمتها. ويجب الالتزام بهذا الوعد، وينبغي للجميع الالتزام به. وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، دفع اشتراكاتنا كاملة وفي الوقت المحدد، لأنه بدون تمويل تتجرد هذه المنظمة من قوتها. وقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحه بتغيير جدول الأنصبة المقررة، هادفا من وراء ذلك كفالة التوزيع المنصف للأعباء.

إن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي:

"يولد جميع الناس أحرارا متساوين؛ في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء".

ولا بد من الإبقاء على هذه الرؤية: صورة عالم لا يتغلب فيه قانون الأقوى، بل قوة القانون، عالم يشعر فيه كل من الأقوياء والضعفاء بالألفة، عالم يمكننا أن نعيش فيه وأن نتركه لأطفالنا ولأحفادنا ونحن مطمئنون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :المتكلم التالي هو معالي السيد تشن تشيتشن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الصين.

السيد تشن تشيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وأعتقد أن حكمتكم وخبرتكم ستمكنانكم من أداء مهمتكم السامية بامتياز. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن تقديري للسيد غزالي اسماعيل لإسهامه بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابقة.

إن هذا العام، ١٩٩٧، ليس عاما اعتياديا بالنسبة للصين. ففي شباط/فبراير الماضي، عندما توفي دينغ شياو بينغ، المصمم الرئيسي لإصلاح الصين وانفتاحها، ألم بشعب الصين الذي يبلغ ١,٢ بليون نسمة أسى عميق. ولكنه حول الحزن إلى قوة؛ ذلك أننا مصممون على اتباع وصاياه بالتعمق في الإصلاح، وبفتح البلد على نحو أكبر للعالم الخارجي، والنهوض بالتنمية الوطنية وتعزيز قضية السلام العالمي. وأود هنا، باسم الصين حكومة وشعبا، أن أشكر مرة أخرى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على التعازي المخلصة التي أعربت عنها عند وفاة دينغ شياو بينغ. فقد شجعتنا كلماتكم الطيبة ساعة حزننا.

وقبل أيام قليلة اختتم بنجاح باهر في بيجين المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي في الصين. وهذا المؤتمر، الذي يرفع عاليا العلم العظيم لنظرية دينغ شياو بينغ، يرسم طريق المستقبل للتنمية في الصين بمخطط تفصيلي، ويعقد العزم على المضي قدما بقضية بناء الاشتراكية بالسمات الصينية لفترة تمتد لفترة طويلة في القرن الحادي والعشرين.

وفي ١ تموز/يوليه من هذا العام استأنفت الصين ممارسة سيادتها على هونغ كونغ، مما محا إذلالنا الوطني الذي استمر قرنا ونصف قرن وفتح فصلا جديدا في إعادة توحيدنا سلميا. وطوال أكثر من شهرين، ومنذ عودة هونغ كونغ، تمتعت بالاستقرار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، وهو مما يغمر الناس في هونغ كونغ، والصين والعالم بصفة عامة بفرح عظيم.

وتحقيق نظرية دينغ شياو بينغ "بلد واحد ونظامان"، في هونغ كونغ له أهمية كبرى. وإذ نسير بثبات على هدي هذا المفهوم، فإننا سنمضي في إعادة التوحيد السلمي لبلدنا ونكفل العودة السلسة لماكاو وحسم مسألة تايوان في نهاية المطاف. وتايوان جزء غير قابل للتصرف من أراضي الصين، ومسألة تايوان هي من الشؤون الداخلية البحتة للصين. وأي بلد يحاول أن يستخدم مسالة تايوان لكي يضغط على الصين أو حتى يطالب بـ "صينين" أو "صين واحدة، وتايوان واحدة" يكون قد تصرف بما يخل إخلالا كاملا بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهذا السلوك لن يكون مقبولا على الإطلاق من جانب الشعب الصيني، فضلا عن جميع البلدان المناصرة للعدالة في العالم.

ونظرا لاستمرار الحالة الدولية في المرور بتغيرات عميقة، فقد أصبح السلام والتنمية الموضوعين الرئيسيين في عصرنا. ويتطور العالم صوب تعدد الأقطاب مع التنوع المتزايد في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدان. وقد أصبح هذا الاتجاه مدا تاريخيا لا يقاوم.

لقد أوقعت الحربان العالميتان في النصف الأول من القرن العشرين إضطرابا للبشرية لم يسبق له مثيل. والحرب الباردة، التي استمرت لما يزيد على أربعة عقود في النصف الثاني من القرن الحالي، أبقت البشرية تحت الشبح القاتم للحرب. والناس في جميع أنحاء العالم، إذ يستعرضون الماضي ويتطلعون إلى المستقبل، ينتظرون بفارغ الصبر بزوغ نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يتسم بالعدالة والإنصاف، ويأملون في رؤية سلام ورفاه دائمين يتوفران للجميع في القرن القادم.

وقد ثبت أن نظام أمن الحرب الباردة، الذي تميز بالأحلاف العسكرية وسباق التسلح، غير قادر على صنع السلام. ولا يمكن للتوسع في التكتلات العسكرية ولا لتعزيز الأحلاف العسكرية في ظل ظروف جديدة أن يحقق قدرا أكبر من الأمن. يجب أن تقوم العلاقات بين الدول على أساس المبادئ الخمسة: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم العدوان المتبادل، وعدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. ولكل بلد

الحق في اختيار طريق التنمية وفقا لظروفه الوطنية الخاصة به، ولا يجب أن يتدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بأي مبرر. ويجب أن يكون هذا هو الشرط الأساسي الذي يجب توافره لتحقيق الأمن العالمي والإقليمي.

ينبغي لجميع البلدان أن تزيد من تعاونها، الذي يعود على الجميع بالفائدة، في الميدان الاقتصادي، وأن تزيل الممارسات غير المتكافئة في العلاقات التجارية والاقتصادية، وأن تتخلص من السياسات التمييزية بغية تضييق الفجوة تدريجيا بين الغني والفقير وتحقيق ازدهار عام. وهذا ينبغي له أن يوفر أساسا اقتصاديا للأمن العالمي والإقليمي.

وينبغي لجميع البلدان أن تزيد من التشاور والتعاون في ميدان الأمن، وأن تزيد التفاهم والثقة المتبادلين، وأن تتعهد بتسوية كل ما قد ينشأ بينها من خلافات ومنازعات بالطرق السلمية. وهذا هو السبيل العملي لتحقيق الأمن العالمي والإقليمي.

وفي النصف الأول من هذا العام، وقعت خمسة بلدان - الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان - اتفاق التخفيض المتبادل للقوات العسكرية في المناطق الحدودية؛ واستُهلت محادثات الأطراف الأربعة التي تستهدف إقامة آلية سلام جديدة في شبه الجزيرة الكورية؛ وأدخل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا صيغة أولية للتعاون بشأن القضايا الأمنية تتسم بالمشاركة على قدم المساواة والتوصل إلى توافق آراء عن طريق التفاوض. وهذه بعض أمثلة البحث عن نماذج جديدة للتعاون الأمني وللتقدم الأولي الذي أحرز بالفعل.

يساورنا القلق إزاء الانتكاسات الأخيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أنه يتعين الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واحترام الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام، والتقيد بمبدأ الأرض مقابل السلام، ووقف الأنشطة الإرهابية. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية سويا على هذا الأساس ليتسنى استئناف مؤتمر مدريد المعني بالسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر. ونشعر بقلق عميق أيضا إزاء زيادة الصراعات والاضطرابات التي حاقت بأفريقيا منذ بداية هذا العام ونتمنى للبلدان الأفريقية التقدم باطراد على طريق السلم والتنمية.

شهد العام الماضي تقدما جديدا في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح على صعيد دولي. فقد دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ؛ وبدأت اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عملها؛ كما أن نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية آخذ في الازدياد؛ وأحرزت المفاوضات بشأن فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية مزيدا من التقدم.

ونرى أنه لا ينبغي لأحد أن يحاول احتكار السوق باسم منع الانتشار أو أن يحاول التدخل في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي للبلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية. وبالتالي، يلزم إجراء مراجعة شاملة لنظم وترتيبات عدم الانتشار التمييزية والحصرية على أساس مشاركة عالمية، وينبغي للأمم المتحدة أن تتأكد من تحقيق شيء ما في هذا الصدد.

ونرى أنه ينبغي بذل جهود مستمرة للنهوض بعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف. وينبغي تعزيز عالمية المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة وضمان التقيد الكامل بها. وبدلا من إضعاف وتقويض الأمن، ينبغي تدعيم جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعبء تحقيق هدف نزع السلاح يجب ألا يلقى على كاهل البلدان النامية، لأن البلدان التي تملك أكبر الترسانات وأكثرها تقدما تتحمل مسؤولية خاصة إزاء نزع السلاح.

أود أيضا أن أوجه انتباه الجمعية إلى إعلان الصين مؤخرا عن اتخاذ خطوة من جانب واحد لنزع السلاح - ذلك أنها بعد أن خفضت قواتها بمليون جندي في الثمانينات، ستجري تخفيضا آخر في حجم قواتها يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ جندي في غضون السنوات الثلاث القادمة. وهذا تحرك ذو أهمية كبيرة في ميدان نزع السلاح.

في السنة الماضية كانت الحالة العامة للاقتصاد العالمي جيدة. كما أن الصلات وإمكانيات الوصول المتبادلة بين البلدان والأقاليم تزداد باطراد. وينبغي إجراء تقييم جديد لأهمية التعاون الدولي بغية جعله أوسع وأوثق وأكثر فائدة.

إن البلدان النامية أكثر تأثرا بالآثار الضارة للظروف البيئية نظرا لضعف أسسها الاقتصادية. وفي الوقت الحالي، تتسم السوق المالية الدولية بدرجة عالية من العولمة وبمخاطرة شديدة. وينبغي لنا أن نعمل على

استقرار الأسواق المالية وأن نكفل النمو الاقتصادي المطرد للبلدان النامية.

وينبغي تطبيق اتفاقات جولة أوروغواي على نحو شامل وأمين ومتوازن، ويجب معارضة محاولات ربط المعايير البيئية أو معايير التشغيل بالتجارة.

البيئة والتنمية تشكلان تحديا مشتركا للبشرية. وقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرين هامين في التسعينات، ووضعت فيهما مجموعة من المبادئ التوجيهية لحل هذه القضية. ونأمل أن يحترم المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، التعهدات التي قطعتها بتقديم الأموال والتكنولوجيا للبلدان النامية لتتسنى ترجمة إعلان الشراكة إلى عمل حقيقي.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج العديد من القضايا العابرة للحدود، مثل الفقر والبطالة واللاجئين والمخدرات والجريمة، من خلال التشاور. ويتعين تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي. وتمشيا مع مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، ينبغي لجميع البلدان، أن تسعى الى تعزيز التعاون الدولي. وينبغي لها أن تتناول المهام العملية، وأولها مساعدة البلدان النامية على معالجة أكثر الصعوبات التي تواجهها إلحاحا. ونأمل أن تتمخض دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات، المقرر عقدها في السنة القادمة، عن نتائج إيجابية من خلال صياغة استراتيجية تغطي القرن بأكمله لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال تعزيز التعاون الدولي بالإضافة إلى تدابير فعالة لتنفيذها.

ستواصل الصين دعم الأمم المتحدة في عملها في الميدان الاجتماعي وستسهم إسهاما أكبر في التقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

إن إعمال حقوق الإنسان هدف مشترك للبشرية. وبذلت جميع البلدان جهودا لتحقيق هذه الغاية، من حيث الإنجازات والدروس المستقاة على حد سواء. ونحن نرى أنه ينبغي احترام عالمية حقوق الإنسان؛ إلا أن إعمالها يجب أن يرتبط بظروف كل بلد. ويبين استعراض ممارسة الأمم المتحدة على مدى الـ ٥٠ عاما أو أكثر الماضية أن البلدان أو الأقاليم عندما تفعل ذلك تتمتع باستقرار اجتماعي وتنمية اقتصادية ورضا جماهيري. وعندما لا تفعل ذلك، يواجه المجتمع التفكك ويفقد الناس أبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل وتقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عندما تنشأ الفوضى نتيجة للحرب.

نحن نقول إن من الطبيعي تماما أن يختلف الناس حول مسألة حقوق الإنسان. والسؤال هو كيف نتعامل مع هذه الاختلافات. وأي النهج هو الأفضل: الحوار أم المجابهة؟ إنني أفضل الحوار. فالحوار فقط هو القادر على تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين. ومن جهة ثانية، لا تؤدي المجابهة إلا الى مزيد من النفور ولا يستفيد منها أحد. ويسرنا أن نرى عددا متزايدا من البلدان يشجع الحوار في معالجة حقوق الإنسان.

وتعلق حكومة الصين الأهمية على حقوق الإنسان وتكرس نفسها لتشجيع وحماية حقوق الإنسان لأبناء شعبها. والشعب الصيني، الذي عانى في الماضي مرارا وتكرارا من العدوان الأجنبي، يعرف جيدا كيف تضمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها بصورة أساسية إعمال حقوق الإنسان بالنسبة له. ونحن في الصين - وقد أخذنا على عاتقنا مهمة تقديم الغذاء والكساء والمأوى والتعليم ومرافق التنقل لـ ١,٢ بليون نسمة من شعبنا - نعرف جيدا مدى أهمية الحق في الحياة والحق في التنمية. ولتمكين شعبنا من أن يحيا متمتعا بقدر أكبر من الحرية والسعادة والديمقراطية نركز، قبل كل شيء، على تنمية اقتصادنا وعلى النهوض بالديمقراطية وبنظامنا القانوني.

ستوقع الصين قريبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدرس بجدية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى في بذل جهد دؤوب لتعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

إن الأمم المتحدة، بوصفها أهم منظمة حكومية دولية في العالم، تحتل مكانا في الحياة الدولية لا يمكن الاستغناء عنه. وفي نفس الوقت، تتطلب الحالة المتطورة إصلاح الأمم المتحدة.

وفي تموز/يوليه الماضي، قدم الأمين العام كوفي عنان تقريرا مفصلا عن إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نقدر له هذا الجهد.

إننا نؤيد إصلاح الأمم المتحدة. والغرض من هذا الإصلاح هو تعزيز دور الأمم المتحدة وتعزيز كفاءتها. وينبغي للتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وينبغي للنتائج أن تكون قادرة على الصمود أمام اختبار الزمن. ولتحقيق هذه الغاية، نطرح الأفكار التالية.

إن إصلاح الأمم المتحدة قضية تتشاطرها جميع الدول الأعضاء. وينبغي لها أن تتيح تطبيقا كاملا للديمقراطية، وأن تستمع الى أصوات جميع الأطراف وأن تأخذ في الحسبان مصالح شتى الأطراف. وينبغي لخطة الإصلاح أن تحظى بقبول واسع النطاق بين الدول الأعضاء.

وللنهوض بالكفاءة يلزم إجراء تخفيض ملائم في الموظفين والنفقات. ومع ذلك، فمن المهم أن يركز الإصلاح اهتماما أكبر على المسائل الإنمائية بغية تقوية، لا إضعاف، دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي أن يساعد الإصلاح في الحفاظ على التنوع في الأمم المتحدة التي تعد نموذجا مصغرا للتنوع في العالم. وعندما يعترف بهذا التنوع العالمي ويحترم، حينئذ فقط يمكن لمختلف البلدان أن تعيش في وئام وأن تحرز التقدم في الوقت ذاته.

وينبغي أن يشدد الإصلاح على النتائج العملية وأن يعطي قيمة للجودة، وللتقدم التدريجي.

وينبغي أن يلتزم توسيع مجلس الأمن بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وأن يكفل التوازن الواجب بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ذلك أن مجلس الأمن لن يتمكن بشكل أفضل من أداء الرسالة السامية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة إلا عندما يصبح واسع التمثيل.

كما أن دفع الأنصبة المقررة هو واجب ملزم لكل دولة عضو بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحث البلدان المعنية على دفع متأخراتها دون شروط وفي أبكر وقت ممكن، بغية وضع الأمم المتحدة على الأساس المالي السليم الذي يمكنها من أداء وظائفها الطبيعية.

إن البلدان في كل مكان في العالم تحتاج إلى الأمم المتحدة؛ والأمم المتحدة، إذن، بحاجة إلى أن تدعمها هذه البلدان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية فرنسا، معالي السيد هوبير فيردين، والكلمة له الآن.

السيد فيردين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أعرب عن مدى سعادة بلادي لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. أود كذلك أن أقول للأمين العام أن فرنسا ترحب بالإجراءات التي اتخذها بالفعل، وأن أؤكد له أنه يحظى بتأييدنا وثقتنا.

وسأبدأ بياني بالإعراب، باسم بلدي، عن اقتناع نتمسك به: إن العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من ذي قبل. كلا، إن الأمم المتحدة لم تفقد سبب وجودها بانتهاء الحرب الباردة وانتهاء سباق التسلح بين الكتلتين، وانتهاء الصدام المباشر بين الإيديولوجيات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرياس (بنما).

بل العكس من ذلك، فإن الحاجة إلى هيئة تنظيمية عالمية لم تكن أوضح مما هي الآن. وأسباب ذلك لا تخفى على أحد. لقد تركنا، غير آسفين، حقبة المواجهة ذات القطبين، لندخل في عام ١٩٩١، عالما متطورا جديدا تتعاون فيه ١٨٥ دولة، وتقيم تحالفات فيما بينها، أو تتنافس في ارتباطات ثابتة أو غير ثابتة. وفي هذا العالم لم تعد الدول وحدها هي العناصر الفاعلة الأساسية. فالتجمعات العملاقة والأسواق المالية ووسائط الإعلام ومجموعات الرأي والمنظمات غير الحكومية تلعب جميعها دورا متزايدا. ولهذا السبب، هناك حاجة طاغية إلى قواعد أساسية واضحة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها لوضع إطار لتسوية النزاعات أو مجرد الخلافات. ففي هذه الأيام، لا يمكن لأي بلد أن يحل بمفرده كلية أية مشكلة خطيرة، حتى وإن كان أقوى البلدان.

وما لم نتوخ الحذر، وما لم ننجح في بناء عالم يسود فيه حكوم القانون فيما بين جميع الدول، عالم يتسم بالتوازن بين مراكز القوى الرئيسية فيه، ستظهر سيناريوهات أخرى: فغيبة الثقل المضاد ستؤدي إلى تشجيع هيمنة دولة واحدة وهذا سيغري تلك الدولة

بالانغماس في النزعة الانفرادية؛ وفي غياب الكيانات الإقليمية المنظمة ستؤدي العولمة إلى استفحال الصراع الاقتصادي - وأحيانا السياسي، الذي يشنه كل منا ضد الآخرين؛ وستجد الدول نفسها وقد ازدادت ضعفا، وسينفجر بعضها داخليا بفعل آثار النزعة القومية العدوانية التي عادة ما تكون معدية. والتنافس الشرس سيجعل المحافظة على البيئة دربا من المستحيل، مهما كان ذلك عاجلا أو حيويا بمعناه الصحيح، وكذلك الحرب ضد المخدرات والجريمة؛ وسيصبح الاحترام الأكبر لحقوق الإنسان محل مساومة.

ومهمتنا المشتركة يجب أن تكون توقي هذه الأخطار؛ وأن نعمل معا، في الوقت ذاته، على توطيد انجازات السنوات الأخيرة. وأحد أفضل الأسس الممكنة لتحقيق هذا الغرض، هو التجمعات الإقليمية. وأوروبا التي كانت بوتقة لعديد من الحروب، ما برحت منذ أكثر من نصف قرن تدل على الطريق. ومعدلات النمو التي حققتها بلدان كثيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا الآن، تعلن عن بزوغ مراكز جديدة للقوة والازدهار. وهناك كيانات سياسية واقتصادية يجري تنظيمها وإعطاؤها طابعا مؤسسيا: فجنوب شرقي آسيا تتلاقى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)؛ وفي أمريكا اللاتينية، تتطور السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، وكذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في غرب تلك القارة. وإلى حد ما، يمكن أيضا أن ندرج الكيانات الثقافية والسياسية، مثل الكمنولث والمجموعة الناطقة بالفرنسية. وهذه هي الطريقة الحصيفة للتكيف مع العولمة.

ومع ذلك، وعلى المستوى العالمي، نحتاج إلى أمم متحدة متلاحمة وفعالة ومزودة بالموارد اللازمة لتنفيذ مهامها. ومهمة هذه الهيئة هي تسهيل التنظيم السلس للعلاقات الدولية، وتحديد قواعد القانون المعترف بها عالميا. ومن المؤكد أن هناك منظمات أخرى موجودة في مختلف القطاعات، وكل منها له مجالات السلطة الخاصة به والهامة جدا. إلا أنه لا يمكن لأي منها أن يحل محل الأمم المتحدة في إعطاء عالم الغد مجموعة من القواعد الشاملة. وفرنسا، ولاء منها لتقاليدها، ستدعم كل جهود المنظمة بلوغا لتلك الغاية.

وأنتقل الآن إلى الموضوع الرئيسي لهذه الدورة التي تستهل أعمالها. إن الأمم المتحدة، لكي تتمكن من الاضطلاع بالدور الرئيسي الذي نتوقعه منها، يجب أن تحتفظ بالوسائل التي تمكنها من اتخاذ القرارات والتصرف، أو تعاود اكتساب هذه الوسائل. ومن أجل هذا، علينا أن نحسم مسألتين: إصلاح الأمم المتحدة وتمويل المنظمة. وسوف تتوقف قدرة الأمم المتحدة على العمل في السنوات المقبلة على الحلول التي سنهتدي إليها معا.

وقد أقرت فرنسا الإجراء الذي اتخذه الأمين العام الجديد في بداية ولايته، بمواصلة الدراسة التي بدأها سلفه السيد بطرس بطرس غالي. والخطوات الأساسية التي اقترحها السيد كوفي عنان للعمل، وقوة الدفع التي أعطاها لعملية إعادة تشكيل منظمتنا، حظيت بتأييد فرنسا الكامل، وهو تأييد يتشاطره معها شركاء فرنسا في الاتحاد الأوروبي. والملاحظات التي أدلى بها رئيسه الحالي، وزير خارجية لكسمبرغ من هذه المنصة، توضح هذا. وأود أن أعلن بشكل أكثر تحديدا على ثلاث نقاط: مجلس الأمن، والإصلاح المالي وإعادة التشكيل.

إن التكوين الحالي لمجلس الأمن لم يعد يمثل تعبيرا دقيقا عن الجغرافيا السياسية في عالم اليوم. ومن الواضح أن من الواجب إصلاحه - وأعني بذلك توسيعه، ليصبح أكثر تمثيلا.

وفي هذا الصدد، علينا أن نضع في الحسبان دور مجلس الأمن الذي لا غنى عنه في حفظ السلام، وعلينا بالتالي أن ننتخب بلدانا قادرة على الإسهام في هذه المهمة، سواء جاءت من الشمال أو من الجنوب.

وبناء على ذلك، يحبذ بلدي انضمام ألمانيا واليابان وثلاثة بلدان من الجنوب لمقاعد دائمة، وإنشاء مقاعد غير دائمة جديدة. ذلك أن مجلس أمن يقتصر تكوينه على بلدان الشمال الرئيسية لن يكون نيابيا. كما لا ينبغي أن ننسى أن المجلس، بعد أن يصبح موسعا، وبالتالي أكثر تمثيلا، سيتعين أن يكون فعالا أيضا. تلك مسألة أساسية.

إن الاقتراحات المطروحة علينا ينبغي أن تمكننا من المضي قدما. ولكننا ندرك جميعا أنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء، وأن مناقشات هذا الموضوع لن تكون سهلة. ولا بد من إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح والشواغل الوطنية للمجموعات الإقليمية. وعلى أية حال، فإنني أرحب بالمثابرة التي أبداها الرئيس غزالي أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

والتي مكنت من صياغة أساس عمل متين يتعين علينا أن نشرع من الآن في العمل على إيجاد حل.

ومن جهة أخرى، إن الإصلاح المالي للأمم المتحدة مسألة معقدة بشكل خاص. ومن المروع أن تكون الأمم المتحدة في وضع مزعزع وفي حالة اعتماد مالي وميزاني على المدينيين لها. وأعتقد أنه يمكننا إحراز تقدم نحو حل يستند إلى مبادئ ثلاثة: أن تُدفع المستحقات الواجبة للأمم المتحدة كاملة، وفي حينها، ودون شروط.

وأخيرا، ينبغي ألا يتخذ دفع الاشتراكات وسيلة للضغط على الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى.

وانطلاقا من هذه المبادئ الأساسية، تظل فرنسا منفتحة لمناقشة جميع جوانب هذه المشكلة. ولسوف يتعين علينا أن نبت في أمر جدول الأنصبة المقررة لقسمة النفقات فيما بين جميع الدول. وما من جدول قسمة يمكن أن يبلغ حد الكمال ولكن بعض الجداول أفضل من غيرها. إن مفهوم مراعاة قدرة كل دولة على الدفع، الذي حظي بتوافق آراء منذ البداية، لا يزال يبدو لنا اليوم مفهوما بسيطا ومنطقيا ومنصفا. وعلى هذا الأساس يمكن إيجاد حل يراعي احتياجات ومصالح كل دولة. وستقوم فرنسا بكل ما في وسعها لتيسير تسوية الأزمة المالية. إن بوسعنا الجمع بين الحرص على الابتكار والحرص على التوفيق مثلما يتجلى في خطة الاتحاد الأوروبي. غير أن جهودنا لن تثمر إلا إذا احترمت القواعد التي ذكرتها للتو، والتي ما هي إلا تعبير عن حياد منظمتنا ومصداقيتها. أما إذا أكرهت المنظمة على الانصياع لمتطلبات أحادية الطرف ينادي بها أحدنا، سواء تعلق ذلك بتمويلها أو بتشغيلها، فكيف يتسنى لها في المستقبل إقناع أحد بحيادها وأمانتها لمبدأ مساواة الجميع أمام الميثاق، وكسب الاحترام لقراراتها؟

انتقل الآن إلى إعادة الهيكلة. لقد شرع الأمين العام في إعادة هيكلة مؤسسات المنظمة وتوحيدها. إن فرنسا تقدر المنطق الذي حدا به إلى الأخذ بهذا النهج. وهي لذلك ترحب بإنشاء مركز، في فيينا، يهدف تحديدا إلى مكافحة الأخطار الجديدة عبر الوطنية كالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب، التي هي مشاكل يجب أن نضاعف جهودنا لمكافحتها. وهي تؤيد أيضا تأييدا قويا جمع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد في جنيف التي تأوي فعلا كبرى دوائر تقديم المعونة الإنسانية. ومن المنطلق نفسه تأمل أيضا أن يستمر التصدي للمسائل الأساسية المتصلة بنزع السلاح في جنيف.

وأحيي من هذا المنبر تعيين السيدة ماري روبنسون لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان إن شخصيتها القوية للغاية هي بمستوى التحديات التي تنطوي عليها مهمتها. وسيوفر الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بدءا من ١٠ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، الفرصة لإعادة تأكيد عالمية هذه الحقوق في وجه الانتهاكات المستمرة والأعمال البربرية المتكررة أبدا. لكنه سيتعين علينا أيضا أن نتساءل ما هي، بالإضافة إلى صياغة الإعلانات المألوفة التي لا تزال ضرورية، الأفعال السياسية والاقتصادية اللازمة لإحراز تقدم حقيقي في حالات محددة، في مجال احترام حقوق الإنسان، وكيف يمكن القيام من الخارج بتشجيع ظهور الديمقراطيات؟

يجب أن تظل الأمم المتحدة، وهي تكيف أوضاعها، الأداة المفضلة للتدخل في خدمة السلام. فالأمم المتحدة هي بالفعل المنظمة الوحيدة حاليا القادرة على محاولة العمل على إعادة النظام إلى مجتمع دولي آخذ في التشظي والعولمة في آن واحد. إذ تواجه الأمم المتحدة عودة ظهور شتى صنوف النعرات القومية الصغرى وفي الوقت نفسه تعزيز التجمعات الإقليمية. فلم يعد معظم النزاعات يدور بين الدول، بل داخلها. وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة، سبق للأمم المتحدة أن أثبتت مدونة وقدرة على التكيف، لكن يجب أن نواصل المسيرة. فضمان التسوية الدائمة للنزاعات يتطلب تهدئة الخواطر وتطبيق العدالة من أجل وضع حد لدوامة العنف التي لا تنتهي. لذا يجب محاكمة مرتكبي أبشع الجرائم في جو يسوده الحياد ومع احترام حقوق الدفاع وبعد إجراء تحقيق مثالي يسمح بكشف الوقائع كاملة. لهذا السبب تؤيد فرنسا عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وتأمل في نجاح المؤتمر المقبل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية.

ومنذ مطلع هذا العقد، تطور عمل المنظمة الهادف إلى تعزيز السلم والاستقرار الدولي تطورا جذريا. فقد ولى زمان عمليات حفظ السلام الواسعة النطاق التي تجري تحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة وحدها، مثلا في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة، بحيث تواجه الأمم المتحدة وحدها تحديات هائلة. فاليوم، تتدخل الأمم المتحدة أكثر فأكثر بالتنسيق مع منظمات أخرى أو عن

طريق الإذن لأطراف إقليميين بالعمل. ففي أوروبا، توحد الأمم المتحدة جهودها مع جهود منظمة حلف شمال الأطلسي في مسارح العمليات الحساسة، وحتى مع جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي أفريقيا، وللمرة الأولى، قام الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في العام الماضي بتعيين ممثل خاص مشترك هو السفير سحنون في منطقة البحيرات الكبرى. وحسن أن تعمل هاتان المنظمتان معا. فهذا التطور جدير بالتشجيع. ويجب علينا أيضا مساعدة الدول والمنظمات الأفريقية في تقوية قدراتها الذاتية في ميدان حفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على البلدان الواقعة خارج القارة الأفريقية أن توحد جهودها بدلا من أن تتكاثر المبادرات التي ينافس بعضها بعضا والتي تكون نافلة أحيانا. وقد اتفقت، على سبيل المثال، الحكومة الفرنسية، مع حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على العمل معا ويدا بيد مع جميع الراغبين في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام، وذلك، تحت رعاية الأمم المتحدة بالطبع وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

إلا أن تشجيع أفريقيا على زيادة مشاركتها في حل أزماتها لا يعني مطلقا، في رأي فرنسا، أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتنصل من مسؤولياته تجاه هذه القارة. لذا من الضروري أن تكون الأمم المتحدة مستعدة، بمجرد أن تسمح الظروف المعلنة بذلك، للعمل في الكونغو برازافيل. ومن المنطلق ذاته نجد أن المآسي العديدة الأخيرة التي حصلت في منطقة البحيرات الكبرى تجعل استمرار الدور الدولي أمرا لا غنى عنه. ويجب أيضا تسخير هذا الالتزام الذي تبديه الأمم المتحدة تجاه السلام والتنمية، لنصرة قضية حقوق الإنسان. من هنا أهمية أن تتمكن فرقة العمل المعنية بالتحقيق الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية من القيام بعملها. لكنني أضيف في هذا الصدد أن الحديث المستفيض عن الأزمات في أفريقيا قد ينسينا الأمر الأساسي، وهو أن أفريقيا قارة تعيش انطلاقة لا سابق لها. إن بلدي مؤمن بذلك.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تستحوذ على اهتمامنا جميعا. لقد أيقظ إطلاق عملية السلام، بمبادرة رجال يتحلون بالشجاعة ووضوح الرؤية من الجانبين، آمالا كبرى. ونحن نرى بوضوح العواقب المفجعة المتزايدة التي يمكن أن يؤدي إليها الجمود الحالي فيما لو استمر. فقد سدت الأبواب من جديد على شعوب المنطقة التي أصبحت تعاني من حالة التوقف والإذلال والامتعاض والخوف من الإرهاب. فمن الضروري إذن أن تبذل جهود جديدة كي يتسنى لهذين الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، اللذين يتواجهان في جو يسوده انعدام الأمن والقلق من الغد، أن يجدا معا العدل والأمن. لقد أيدت فرنسا بالكامل خطوة وزيرة الخارجية الأمريكية التي توجهت مؤخرا إلى الشرق الأوسط. فللولايات المتحدة مسؤولية خاصة ووسائل خاصة لمحاولة إعادة الزخم إلى عملية السلام ومحاربة أفعال التطرف المميتة محاربة فعالة، إن فرنسا وأوروبا مستعدتان للمشاركة في أية خطوة بناءة في هذا الاتجاه.

ماذا يمكن للأمم المتحدة أن تفعل في هذا الشأن لا سيما وأنها لا تستطيع أن تحل محل الأطراف المعنيين الذين تقع عليهم المسؤولية الأولى؟ لها أن تقول الحق، أو أو أن تقوله مجددا، وأن تذكّر بالمبادئ التي يجب أن ينبني عليها البحث عن أي سلام إذا ما أريد له أن يكون سلاما دائما. وأن أشير هنا إلى القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، دون أن نغفل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يتناول وحدة لبنان بالذات.

يمكن من هذا المنبر ذكر العديد من حالات الأزمات التي لم تلتئم فيها الجراح، فإن عمل الأمم المتحدة كثير التنوع. لكن ذهني يتجه على الأخص إلى الحالة في البوسنة والهرسك حيث استتب الأمن ولكن بناء دولة ذات مؤسسات ديمقراطية وقابلة للبقاء لا يزال أمرا غير مؤكد؛ كما يتجه إلى ألبانيا حيث يولد الاستقرار الجديد الذي توطد بفضل عمل أوروبي حازم أذنت به الأمم المتحدة، آمالا جديدة. وأفكر أيضا في الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة لاحتواء أو نزع فتيل الأزمات في هايتي، وقبرص، وجورجيا وأفغانستان، وطاجيكستان، وغيرها من الأماكن.

وبطبيعة الحال، يشكل اندماج الاقتصادات الحديثة الظهور، بما في ذلك الاقتصادات المتخلفة السابقة، في الاقتصاد العالمي، أمرا ممتازا، والواقع، أن الجهود التي بذلت من قبل في هذا الشأن ثبت أنها قامت على أسس قوية. لكن هذا يجب ألا يكون ذريعة أنانية تتمسك بها البلدان الغنية للتخلي عن جهودها لتقديم المساعدة الإنمائية الهامة بنفس القدر. وهذا على أية حال، أمر حتمي بالنسبة لزعماء الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية. وإن مؤتمر القمة الذي ستعقده هذه الدول في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر سيشهد على

اهتمامها بتحقيق تنمية أكثر توازنا وأيضا على التزامها باحترام تعددية الثقافات واللغات.

لن أضيف إلى هذا شيئا آخر سوى استخلاص نتيجة واحدة. لئن كان العالم قد تغير تغيرا كبيرا خلال السنوات الخمسين الماضية، بل وتغير تغيرا أكبر خلال السنوات الست الماضية، فإن سكانه ما زالوا يعربون عن نفس الاحتياجات. إن حكم القانون يجب أن يتعزز باستمرار والمبدأ الديمقراطي السامي يجب أن يوضع موضع الممارسة العملية، حيث تواجهنا مغريات القهر واستخدام القوة اللذين تثار باستمرار حجج جديدة للجوء إليهما. فكيف يمكننا أن نتأكد من أن العوامل التي تؤدي إلى الحرب والفوضى محظورة إلى الأبد في جميع القارات، بما في ذلك أوروبا.

في هذه اللحظة التي يمر بها إصلاح منظمتنا، علينا ألا ننسى الدروس المستفادة من التاريخ. إن الحوار الدولي، والإدارة المشتركة للأزمات، بدءا بمنعها، والمحافظة الرشيدة على موارد الأرض، هذه وحدها هي التي تمكن من أن يسود صوت العقل والسلم وأن تتعزز الثقة. إن الأمم المتحدة هي المحفل الصحيح والشرعي الوحيد لإجراء المناقشات الدولية، والمحفل الوحيد الذي تكون فيه تلك المناقشات عالمية. إن منظمتنا إطار لا بديل عنه وضرورة حيوية بالنسبة لنا جميعا. في الماضي، كانت المنظمة في كثير من الأحيان قادرة على الردع والمواجهة والحل والمنع. فلنصلحها حتى نجعلها أكثر فائدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنجيل غوريا، وزير الشؤون الخارجية للمكسيك.

السيد غوريا (المكسيك)(ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن أهنئ الرئيس على انتخابه الجدير به تماما. ومما يبعث على الرضا بالنسبة لنا أن رئيس بلده، أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، يبدأ اليوم زيارة رسمية للمكسيك.

إننا نعرب عن امتناننا الخالص للأمين العام، السيد كوفي عنان، للطريقة الدينمية تماما التي يضطلع بها بمسؤولياته الهامة، وبخاصة لإسهامه الهام في عملية إصلاح المنظمة.

إن عمل هذه الدورة للجمعية العامة سيغطي البنود الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الدولي. واسمحوا لي بأن أبدأ هذا البيان بالإشارة إلى البنود ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح، اتخذت مؤخرا خطوات هامة، كان من أبرزها اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والموافقة على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والإبرام المقبل لاتفاقية بين الدول الأمريكية ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات.

ومن الجهود البارزة أيضا على المستوى الإقليمي الجهود التي قررت مجموعة ريو بذلها لبدء مشاورات لوضع معايير للتنظيم الذاتي في شراء ونقل بعض أنواع الأسلحة التقليدية المتطورة. إن أمريكا اللاتينية من المناطق التي تنفق أقل نفقات عسكرية في العالم، وليس هناك دليل على صحة القول بوجود سباق للتسلح بين بلداننا. بل إن هناك اتفاقا المنع ذلك من الحدوث، وتبعا لذلك، نأمل أن يحقق الاجتماع الذي ستعقده مجموعة ريو نفسها في كانكون في شهر كانون الثاني/يناير القادم، وتشترك فيه جميع الدول الأعضاء في المجموعة أهدافه. ورغم جميع أوجه التقدم هذه، نؤكد مجددا شعورنا بالقلق إزاء عدم اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي، ونؤكد أن المسألة لا تزال مسؤولية المجتمع الدولي في مجموعه، وليست حكرا على الدول النووية وحدها. وتبعا لذلك، يؤسفنا أن فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ التي استرعت الانتباه إلى عدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية والالتزام بالتفاوض بشأن اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووي، لم تضعها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية في اعتبارها.

ومن الملائم أن نذكر بأنه عندما جرى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وضعت سلسلة من الالتزامات بغرض إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، لكن لم يحرز حتى الآن حتى أقل قدر من التقدم. وفي محاولة لكسر هذا الجمود تقدمت المكسيك، مع بلدان أخرى، إلى مؤتمر نزع السلاح بجنيف ببرنامج عمل دعت فيه إلى القيام بدراسة وتحليل تدابير معينة لنزع السلاح بكل الجدية التي تتطلبها.

وتحقيقا لهذه الغاية ذاتها، نؤيد زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أسوة بما تضمنته معاهدة

حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة تلاتيلولكو. وستواصل المكسيك تأييد المبادرة البرازيلية لدعم نصف الكرة الجنوبي بوصفه منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وبالإشارة إلى الاتفاقية التي تحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد ينبغي الإشارة إلى أن الموافقة التي جرت مؤخرا على ذلك الصك في أوسلو كانت تتويجا لمفاوضات استمرت عاما في إطار ما يسمى عملية أوتاوا نتيجة لمبادرة قام بها الفريق النواة المشكل من المكسيك وكندا وبلدان أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

إن حكومة المكسيك تعتبر أن استخدام هذه الطائفة من الأسلحة يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، وأن الحل الصحيح الوحيد للمشاكل التي تفرضها هو الإلغاء التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير الألغام المخزونة حاليا. والمكسيك ترحب بالنتيجة التي تحققت على أمل - له ما يبرره - بأن تقوم البلدان التي لا تزال خارج هذه العملية بالاشتراك فيها.

يجب أن نكف عن اعتبار السلام هدفا غير ممكن التحقيق أو حلما غير عملي. إن السلام ليس فقط غياب الحرب، ولكنه طريقة حياة تقيم - كمبدأ - تعاونا بين أمم حرة متساوية للتغلب على المشاكل التي تصيب البشر في جميع أرجاء العالم. إن السلام ممكن ويجب أن يكون ممكنا، لأنه أساسي بالنسبة لنا.

إن المكسيك تعتبر الاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديدا خطيرا لأمنها الوطني ولصحة البشرية. ولا نزال نرى أن هذه الظاهرة تزيد العنف والفساد والأنشطة غير المشروعة الأخرى، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال وتحويل المواد الكيميائية الأساسية. ومن بين الإمكانات التي وفرها التعاون الدولي في هذا المجال، كانت المكسيك نشطة إلى أبعد الحدود في توقيع اتفاقات ثنائية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وفي المشاركة في محافل تتناول هذا الموضوع مثل اللجنة الأمريكية المشتركة لإساءة استخدام المخدرات ومجموعة ريو. يضاف إلى ذلك العملية الهامة التي أقدمت عليها المكسيك لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه من العام المقبل تكرس لدراسة حالة العالم فيما يتعلق بمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بهدف الاتفاق على تدابير ملموسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة بها. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة بنشاط وعلى أعلى مستوى في تلك الدورة الاستثنائية.

ترفض المكسيك تدابير الشرطة القسرية لمنع تدفقات المهاجرين والسيطرة عليها، اقتناعا منا بأن استخدام هذه الأساليب، عوضا عن حل المشاكل يعكر صفو العلاقات بين المجتمعات على جانبي الحدود ويؤدي في مناسبات عديدة إلى إساءة معاملة المهاجرين على يد السلطات المسؤولة عن تطبيق سياسة الهجرة.

وكجزء من جهد لإيجاد حلول متعددة الأطراف لهذه المشكلة في إطار الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، قدم وفد المكسيك مشروع قرار بشأن المهاجرين وحقوق الإنسان اعتمد بتوافق الآراء في اللجنة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا.

وعلى أساس مبادرة المكسيك قررت لجنة حقوق الإنسان إنشاء فريق من الخبراء لصياغة توصيات للنهوض بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها وممارستها. ونأمل، ولدينا كل ما يبرر ذلك، أن يتسنى وضع معيار أدنى لسلوك البلدان تجاه المهاجرين بصرف النظر عن مركزهم القانوني.

ومؤخرا، نفذ حكم الإعدام في ولايتي تكساس وفرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية بحق مواطنين مكسيكيين اثنين بعد أن استنفدت كل وسائل الالتماس التي يمكن اللجوء إليها لتخفيف عقوبة الإعدام. وفي الحالتين لم يتمكن الشخصان المعنيان من الاتصال بقنصلية بلدهما عندما ألقي القبض عليهما، انتهاكا للمادة ٣٦ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. ومن المرجح أن يكون هذا الخلل قد كلف الشخصين حياتهما. وهناك ٣٥ مكسيكيا آخرين حكم عليهم بالإعدام في الولايات المتحدة ولم يتمكن عدد منهم من الحصول على الحماية القنصلية التي يحق لهم الحصول عليها. وحاولت ولاية تكساس أن تبرر هذا الإغفال قائلة إنها لم تكن طرفا في الاتفاقية المعنية. وفي الحالة الخاصة بفرجينيا قدمت وزارة الخارجية الأمريكية "اعتذارات وافرة" لحكومة المكسيك بعد أن نفذ حكم الإعدام في حق المواطن المكسيكي.

تود المكسيك أن تشجب هذا الوضع المؤسف أمام هذا المحفل، محفل البشرية الأعلى. وسنسعى للحصول

على فتوى من محكمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية حول مشروعية تطبيق حكم الإعدام عندما لا تطبق اتفاقية دولية تؤثر في مثل هذه الحالة. ونرى أن هذا ينتهك روح ونص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما ينتهك الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، الذي اعترفت المحكمة التي أشرت إليها بأهميته القانونية.

ونحن مقتنعون بأن هذه الدورة للجمعية العامة، بقيادتها الجديدة، وبإدراج عدد من التقارير على جدول أعمالها تتناول اقتراحات محددة لإحراز تقدم في عملية الإصلاح، بما في ذلك التقرير الذي قدمه الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه من هذا العام، تضعنا على عتبة مرحلة جديدة في تطور المنظمة.

وبنفس العزيمة التي رحبنا بها على نحو ثابت بأي جهد يرمي إلى الارتفاع بالشؤون الدولية إلى مجال القانون فإن المكسيك بصفتها عضوا مؤسسا للمنظمة تؤكد من جديد استعدادها التام للإسهام في الجهود التي ستبذلها لمواجهة هذا التحدي.

طوال عدد من السنوات، عندما كنا نناقش قضية الإصلاح عقدنا العزم على السعي إلى ترشيد أعمال الأمم المتحدة عن طريق إجراء تغييرات لم تتضمن إجراء أي تعديلات في الميثاق المؤسسي لها. ومع ذلك فإن المرحلة الراهنة حاسمة إلى درجة أنها تجعلنا بحاجة إلى تحليل مواطن الخلل التي منعتنا كمنظمة من أن نكون أكثر كفاءة بغية إصلاح هذا الخلل.

أود أن أكرر سرد بعض المواقف الرئيسية التي تتمسك بها المكسيك بشأن موضوع إصلاح المنظمة وأن أضيف في نفس الوقت بعض الملاحظات المتعلقة باقتراحات الأمين العام وأن أشير إلى القرارات التي اتخذناها مؤخرا.

إننا نتمسك بالرأي بأن التقيد الدقيق المطلق لمبادئ القانون الواردة في الميثاق، بما في ذلك مبادئ القانون الواردة في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن مسائل تؤثر على السلم والأمن العالميين، قاعدة رئيسية لسلوك البلدان في علاقاتها الدولية.

لقد ظلت المكسيك منذ ١٩٤٥ تهاجم مفهوم التفريق بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، أساسا لأن وجود هاتين الفئتين يخلق حالة تمييزية، يزيد من حدتها، إعطاء الأعضاء الدائمين حق النقض، وهي ميزة من المؤكد أنها أسيئ استخدامها، ومنعت المجلس في أحيان كثيرة من الوفاء بمهامه الأساسية.

ونعتقد أيضا أن الحاجة إلى زيادة قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات وحسم الصراعات القائمة لا تتطلب مجرد إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله، بل أيضا تعزيز آليات حل الصراعات بالطرق السلمية.

ونحن، فيما يتعلق باقتراحات الأمين العام، نرحب بها وننظر باهتمام خاص إلى فكرة تعزيز الأمانة العامة بإنشاء منصب نائب الأمين العام وإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي. غير أننا لا نؤمن بأن هدف خفض التكاليف ينبغي أن يوجه عملية الإصلاح. إن تجنب الازدواجية وتنفيذ برنامج المنظمة بالطريقة المثلى هما الهدفان اللذان ينبغي أن يوجها عملنا.

ما برحت المكسيك ترى أن الحالة المالية للمنظمة تنشأ عن عدم الامتثال للالتزامات الناشئة عن الميثاق. والحالة المالية الراهنة لا ترتبط بنظام الأنصبة المقررة. وأسلوب معالجة هذه الحالة هو أن الأنصبة المقررة التي تحددها الجمعية العامة على الدول الأعضاء يجب دفعها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون أية شروط. وإذا ما كان من الضروري أن نستعرض الحالة المالية فمن المؤكد أن جميع الدول الأعضاء مستعدة لذلك إذا كان هذا الاستعراض سيؤدي إلى حل منصف.

والأزمة المالية التي تواجهها المنظمة ينبغي ألا تدفعنا إلى اتخاذ قرارات تشوه روح الإصلاح التي نتشاطرها. فالتطرف في اتباع هذا المنطق يفرض علينا تعيين تيد تيرنر عضوا دائما في مجلس الأمن، يتمتع بحق النقض. إننا بهذه المناسبة نقدر كرم السيد تيرنر.

إننا ننظر بقلق إلى بعض المقترحات التي قدمت لدمج الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - مثل لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة - الأمر الذي قد يؤدي في رأينا إلى تقليل قيمة المعالجة التي نوليها لهذه الموضوعات. ومما لا شك فيه أن دمج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان سيؤدي من ناحية أخرى إلى توطيد معالجة هذا الموضوع. ولما كنا نرى أن المهام الجديدة التي سيؤديها المفوض السامي ينبغي أن تكون متمشية

مع أحكام الصكوك الدولية السارية ومع المبادئ التوجيهية للهيئات المختصة العاملة في هذا الميدان، فإننا نؤيد هذا المقترح بقوة. ونرحب أيضا بالسيدة ماري روبنسون باعتبارها المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تود حكومة المكسيك أن تسترعي الانتباه بشكل خاص إلى العناصر التالية في الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو لدى اجتماعهم في أسونسيون بباراغواي في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، الذي يوافق المناسبة الأولى التي أجرى فيها ذلك المحفل تبادلا متعمقا للآراء بشأن هذه القضايا الهامة.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري لتصحيح الاختلالات الموجودة في تكوينه الحالي، وتحسين آلياته الخاصة بصنع القرارات، وزيادة الشفافية في أساليب عمله. والإصلاح الذي يؤدي إلى معاملة تميز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لن يكون مقبولا. ويجب أن يكون حق النقض قاصرا، كخطوة أولى، على الفصل السابع من الميثاق. وتشكل المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس، وإصلاح أساليب عمله، وحق النقض جزءا لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن، ويجب أن تشكل أجزاء من نفس الاتفاق، وبعبارة أخرى، نحن نعتبرها كلا لا يقبل التجزئة.

وأخيرا، كرر رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو تأكيد استعدادهم لمواصلة المشاركة بشكل نشط في الفريق العامل المختص بهذا الموضوع بغية التوصل إلى اتفاق عام، وقرروا إعطاء وزراء خارجيتهم

> "مسؤولية الإبقاء على حوار واسع حول القضية التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإقليمية مع السعي إلى التوصل إلى أوجه للتفاهم بشأن هذا الموضوع".

وعلى ذلك، فإن قضايا التمثيل والشرعية السياسية والنهج الإقليمي والحلول التوافقية تشكل العناصر التي يجب أن توجه العمل الذي يجري القيام به.

وبالقدر الذي يتحقق به الوفاء بالمعايير سالفة الذكر، تود المكسيك أن توضح أنها على استعداد تام للمشاركة في أعمال مجلس الأمن الموسع والمجدد والأكثر تمثيلا. ومع ذلك، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن عاملا معززا للتماسك ومحفزا للتعاون فيما بين البلدان. وتوجد حاليا صيغ كثيرة العدد والتنوع مما يجعلنا نخاطر ببحث قضية مسببة للإنقسامات والتوترات.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لم يجد بعد صيغة للتوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة الحساسة، وتستدعي هذه القضية إجراء مشاورات إضافية والتوصل إلى تعاريف أفضل للمعنى الحقيقي لعملية الإصلاح. ولا يمكن للدول أن تعتبر إصلاح مجلس الأمن كمصدر للهيبة الوطنية أو كسبيل يؤدي إلى توطيد الهيمنات الإقليمية. وأي إصلاح يجري اعتماده ينبغي أن يكون شاملا وأن يوطد التوازنات الإقليمية التي تتسم أحيانا بهشاشة وضعف شديدين.

واليوم، يبدو أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشعر بأنها مهددة أكثر من شعورها بالأمل من جراء المقترحات التي يجري تعميمها فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. لقد أطلق العنان لموجة من محاولات الضغط ومن التوقعات الوطنية والإقليمية التي تبدو فيها مصالح

المنظمة ذاتها غائبة بشكل ملفت للنظر. وهذا هو بالضبط عكس الروح التي تود تحقيقها من خلال عملية الإصلاح.

وسيكون من المتناقضات والأمور غير المقبولة إذا ما كان التحدي الحاسم الذي تشكله لنا عملية إصلاح مجلس الأمن يؤدي إلى تجزئة الأمم المتحدة في وقت تكتسي فيه وحدة المقصد وتضافر الجهود بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. هذه قضية بالغة الأهمية ولا يمكن التعامل معها بعجالة.

إن مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام قادرة على إحراز تقدم سريع إذا ما دعمت بتوافق واسع في الآراء. أما قضية إصلاح مجلس الأمن فيبدو أنها لم تحقق نفس المستوى من الاتفاق؛ فلنحرز تقدما في المجال الأول ولنواصل التفكير بإمعان في المجال الثاني.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.